النظام الإقليمي العربي
دراسة نظرية في المفهوم والتحديات المعاصرة

المدرس الدكتور
مروان سالم العلي (*)

المُقدِمة

ليس غريباً أَنَّ يستقطب النِظام الإِقليمي العربي ومُشكِلاته اهتِمام الباحثينفي ظل ما يشهده مِن تحديات وما تشهده المنطقة العربية مِن تحولات كُبرى مِن شرقها إِلى غربه فهو قضية الحاضر والمُستقبل، في عالم يتطور بسرعة، على أساس مِن التكتُلات الإِقليمية الكُبرى، في ظل الثورة العلمية التكنولوجية التي تفرض بذاتها وبِحكُم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى المحلي والإِقليمي والعالمي.ومِن هُنا يصبح بحث حاضر ومُستقبل النِظام الإِقليمي العربي ومؤسسته مسالة جوهرية.فنحنُ أمام موضوع محوري،تعددت فيه اجتهادات الباحثين، وتنوعت فيه اختيارات القيادات السياسية العربية،غير أننا وصلنا إِلى مرحلةٌ خطرة مِن مراحل تطور النِظام العربي،بعد نشوء مجلس التعاون لدول الخليج العربي،ومجلس التعاون العربي–على الرغم مِن عدم استِمراره لأكثر مِن عامين–وقيام اتحاد المغرب العربي، والاحتلال الأمريكي للعراق عام٢٠٠٣، والأخطر مِن كُل ذلِك اندِلاع حركات التغيير العربية الأخيرة أو ما سُميت إِعلامياً بـ "الربيع العربي"، التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٠، والتي لا تزال مُشتعِلة في أكثر مِن بلد، وما تحمِلهُ مِن تداعيات مفصلية على المنطقة بِكاملها..

وحمل لنا الموضوع عنواناً لإِشكالية كبيرة،اكتظت بالعديد مِن التساؤلات،ومِنها؛ ما المقصود بالنِظام الإِقليمي العربي؟، وما هي خصائصه؟، وكيف وصل لِما هو عليه اليوم؟، وما هي أبرز

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

التحديات التي تنتاب النِظام الإقليمي العربي؟،وما هي السُـبل المطروحـة لِمواجهـة تِلـك التحديات.

وتقوم طبيعة الدِراسة على فرضيةٌ مفادُها؛بان ثمة تحديات سياسية–إستراتيجية قطرية وإقليميـة ودولية لعبت ولم تزل دوراً مُهماً في تصدُع وانحِسار النِظام الإقليمي العربي،وبلورة نظام إقليمي جديد،ولاسيما بعد حربي الخليج الثانية والثالثة وثورات التغيير العربية.وانطلاقاً مِن إشـكالية الدِراسة وفرضيتها،تم تقسيم هيكلية الدِراسة فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة،إلى مبحثين رئيسـيين، تناول أولهُما مفهوم النِظام الإقليمي العربي، وخصائصه ومراحل تطوره، بينما استعرض الثـاني التحديات التي تواجه النِظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول:النِظام الإقليمي العربي: (المفهوم،الخصائص،النشأةوالتطور)

تعرض النِظام الإقليمي العربي للعديد مِن المفاهيم التي تطورت بتطور العلاقات الدولية ومُتغيراتها وتفاعُلاتها. وقد اهتمت فئةٌ مِن عُلماء السياسة بهذه المسألة، فوضعت النظُم النظرية ووظفتها في دِراسة السياسة مُعتبرةً أن الحياة السياسية في مُجتمع ما، ليست سوى كُتلة مِن التفاعُلات تُحيط بها نظُم اجتماعية تؤثر فيها باستمرارية. وباتت الإقليمية العربية تُعد حاجة ذاتية لبلوغ مكانة الوحدة العربية، وفي ضوء ذلك ولِدَّ النظام الإقليمي العربي مُجسداً غرساً أصيلاً وثابتاً في الأدبيات السياسية لِما احتواه مِن ميزات بنيوية أهلتهُليكون موضع ثِقة العرب. والتعريف بالنظام الإقليمي العربي يقتضي بدايةً النظر في دلالات مفهوم النِظام الإقليمي العربي، لذا جاء تقسيم المبحث على النحو الآتي :

المطلب الأول : ماهية النِظام الإقليمي العربي

أولاً : ماهية النِظام

بادئ ذي بدء لابُد مِن القول؛ بإن كلِمة "النِظام" هي ترجمة لكلِمة (**Order**) الانجليزية المُشتقة مِن الكلمة اللاتينية (**Order**) بمعنى "خط مُستقيم ونِظام". والنِظام

لُغةً يُراد بِه المنهج أو الطريقة التي يتم بها ترتيب شيء مُعين[١]. وهو حالة مِن التوافق والانضباط تتسم بخلوها مِن الفوضى، والالتزام بالقانون واحترام السلطة. ويعني أيضاً مِن ضمن ما يعنيه مجموعة القواعد التي تحكُم ظاهِرة أو مجموعة ظواهر سِواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية[٢]. والنِظام عِند الكثير مِن الباحثين هو ظاهِرة مُركبة تنشا بتضافر ثلاثة مُقومات هي؛ وسط اجتماعي يتكون مِن وحدات النِظام أو أطرافه، وهالة مِن القيم والمبادئ السائدة، ووسائل قانونية مُختصة بتطبيقه وتنفيذه[٣].أما (الموند جابرييل) فعرف النِظام بانه؛ "مُنظمة تتفاعل مع البيئة وتوثر وتتأثر بها مُجسدةً مجموعة مِنالعناصر أو الأجزاء التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها، بقصدتحقيقهدف ما"[٤]. بينما عرفه (هولستي) بانه "مجموعة مِن الوحدات المُستقلة، سِواء كانت قبائل أم دول، أم إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتِظام وفق مسالك مُرتبة"[٥]. وبذلك يبدو بان النِظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومُتحركة قابلة للتطور والتغيير المُستمر، الذي رُبما يمتد إلى الهيكل التنظيمي للنِظام أو أدائه الوظيفي، سِواء تعلق ذلك بالمضمون أو السلوكيات أو لقيمه وأفكاره ومفاهيمه.

ثانياً : ماهية الإقليمية

مِن مُسلِمات القول؛ إنَّ عنصر الإقليم مُستل مِن كلمة الإقليمية التي توصف بها المُنظمة ونشاطها والإقليمية (**Regionalism**) لُغةً هي أسم مصدر مُشتق مِن الاسم إقليم، أما اصطلاحاً فهي مفهوم سياسي وصيغة مِن صيغ العمل الدولي الجماعي التي

---

[١] محمد بن أبي بكر الرازي، مُختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت،١٩٨٣، ص١٣٥. كذلك أنظر: مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المُحيط، مؤسسة الحلبي وشركاؤه للنشر، ج٤، القاهرة، (د.ت)، ص١٨١.

[2] **Richard Hopeman, Systems Analysis and Operations Management, Charles E. Merrill, U.S.A, 1969, P.125.**

[٣] خليل إسماعيل الحديثي، النِظام العربي وإصلاح جامِعة الدول العربية، ط١، بيت الحِكمة، بغداد،٢٠٠١، ص ص١٢-١٣

[4] **Gabriel A. Almond, Comparative Politics Today a World View, U.S.A, 1988, P.2.**

[٥] نقلاً عن : كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مطبعة أياد الفنية، بغداد،١٩٨٧، ص٩٩.

عرفها المُجتمع الدولي كمفهوم أساس بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التنظيم الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتعد الإقليمية مُكمِلة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المُجتمع الدولي[٦]، وهي جزء مِن ذلك النِظام وعرفت أيضاً بالأنظمة الإقليمية والتي أبرزت وأفرزت مجموعة مِن التكتُلات التي هي أعلى مِن مفهوم الدولة وأدنى مِن النِظام الدولي. فهي إذاً بمثابة صلة الوصل بينهما مُشترطةً التقارُب الجُغرافي أو الاجتماعي أو الفكري...[٧]. وعلى الرغم مِن الاعتراف رسمياً بفكرة الإقليمية مِنذُ عهد عصبة الأُمم بوصف الترتيبات الإقليمية صورة مِن صور العمل الجماعي الذي ينهض في إطار تنظيمات دولية إقليمية مُعينة، لكن مع هذا لا يوجد مفهوم مُحدد لهذه الظاهِرة[٨]، بل أن حتى ميثاق الأُمم المُتحدة لم يأتِ لنا بتعريف مُحدد لها، غير أنه أولى أهمية خاصة للمُنظمات الإقليمية وخصص الفصل الثامن مِنه لها، إذ أشارت المادة(٥٢) مِن الميثاق إلى"إمكانية إنشاء تنظيمات إقليمية تُعالج أمور حفظ السلم والأمن الدوليين بما يتلاءم ومقاصد الأُمم المُتحِدة"[٩]. وعليه فأن الإقليمية كاتجاه في العلاقات الدولية، هي ظاهرة قديمة حديثة في نفس الوقت ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ونشطت في خمسينيات القرن المُنصرم كاتجاه للتوحيد في القارة الأوربية ثُم انتشرت إلى الأجزاء الأُخرى مِن العالم. وفي نطاق القانون الدولي، هي تجمُع يقوم بين فريق مِن الدول في ظل تنظيم حكومي قانوني تؤلف بين أطرافه صلات مِن التجاور والتاريخ والثقافة أو المصالح المُشتركة[١٠]. وبذلك هي تقترب مِن اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي. أيأنَّ الإقليمية في القانون الدولي تعبير عن اللامركزية في النِظام الدولي.

ويرجع الباحثون بزوغ الإقليمية إلى مُسببات عديدة؛ مِنها الأسباب السياسية والمُتجسِدة في رغبة الدول إلى إنجاز مصالح مُشتركة لا يمكن تحقيقها مِن دون تكتلهُم

---

[٦] بوزنادة معمر، المُنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص٤٣.

[٧] جبران مسعود الراشد، مُعجم لغوي، دار الملايين، بيروت،١٩٩٥، ص٢٠٤.

[٨] عبد السلام عرفة، المُنظمات الدولية والإقليمية، ط١، الدار الجماهيرية للنشر، بغداد،١٩٩٣، ص٢٥٦.

[٩] ميثاق الأُمم المتحدة، نيويورك،١٩٤٥.

[١٠] حسن الجلبي، الفكرة الإقليمية في المُنظمات الأوربية والأميركية، مطبعة شفيق، بغداد،١٩٦٧، ص٣.

سِواء عن طريق اتحاد اقتصادي أو تكتُل سياسي إقليمي، أو لأسباب أمنية تتجسد بحاجة الدول إلى الأمن بسبب سياسات الحرب الباردة وعدم الثِقة بقدرات الأُمم المُتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، أو أن التوجه نحو الإقليمية جاء كنتاج للسعي وراء مُمارسة دور أكبر في السياسة الدولية في ظل مُتغيرات موازين القوى في النِظام الدولي..[١١]. وبغض النظر عن المعايير المُختلِفة في تحديد مفهوم الإقليمية، فقد درج العرف على عدّ التنظيم الإقليمي هو كُل تنظيم دولي ضم عدداً محدوداً مِن الدول وفق الشروط التي صاغتها الأطراف المُشتركة في الاتفاقية المُنشئة له.

ثالثاً: ماهية النِظام الإقليمي

يُعد مفهوم النظام الإقليمي مِن المفاهيم التحليلية الحديثة التي ظهرت في أدبيات العلاقات الدولية للتمييز بين الظواهر الكلية والجزئية، وتحديد نمط التفاعُلات بين النِظام الدولي ووحداته، وهو يستند إلى فرضيةٌ أساسيةٌ مفادها؛ وجود قيود بنيوية ونظامية على سياسات الدول وخياراتها التي تقع في إطار جغرافي واحد، فمهما حاولت دولةٌ مِن الدول المُتقارِبة جُغرافياً تأكيد استقلالها، فإنها عادة ما تصطدم بالضوابط والقواعد الإقليمية الحاكمة سِواء المُعلنة مِنها أو المُستترة، والتي تكون أقوى مِن كُل محاولات التفرُد والانفِلات لان استقلالية وحدات النِظام الدولي نسبية وغير مُطلقة دائماً[١٢]. ويُعد النِظام الإقليمي نتاج تفاعُلات مكونات النظام الدولي، سِواء تفاعُلاتهُ على مستوى قوى النِظام الدولي أو على مستوى الدول[١٣].

مِما سبق يبدو؛ إنَّ النظام الإقليمي يعني مجموعة الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل مُشتركة في المصلحة والولاء، إذ تُقيم أساس تعامُلها الدولي على

---

[١١] عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامُل الدولي الإقليمي، ط١، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا،٢٠٠٨، ص٢٤.

[١٢] عبد المنعم طلعت، إدارة المُستقبل:الترتيبات الآسيوية في النِظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢.

[١٣] إيمان أحمد رجب، النِظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٠، ص٥٣.

الشعور الذاتي بالتمييز والتعاون والتفاعُل، وربما التكامُل الإقليمي في مراحل لاحِقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع والمجالات الأُخرى كافة.

وقد اختلف الباحثون في تصنيف النظُم الإقليمية، إلاَّ أَنَّ هذه النظُم التي أوردوها تمثلت في الآتي[١٤]:

١. النظُم الإقليمية المؤسسية : التي تمتلك مؤسسات تنظيمية مُحددة تؤدي مهام النظام الإقليمي، وتمتلك هذه النظُم قنوات مُستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار المُستقل عن إرادة الدول الأعضاء فيه.

٢. النظُم الإقليمية الوظيفية: ويُراد بها تِلك النظُم التي تضم مجموعة دول يهمها أداء وظائف معينة، أو إدارة مسالة مُشتركة لتحقيق المصالح المُشتركة لأعضاء الإقليم. وتتوقف كفاءة هذا النظام وفاعليته وسبل تسويتها على درجة التنظيم الذي يتسم به،ونوع الصِراعات التي يمكن أن تنشا بين أطراف النظام وسُبل تسويتها وطبيعة المصالح والروابط التي تربط أعضاء الإقليم، مثل مُنظمة الدول المُصدِرة للنفط (اوبك).

٣. النظُم الإقليمية القومية: المُستندة على رابطة الولاء القومي بين الدول أعضائها، وتجمعها أيضاً مصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية مُشتركة، ولا تكون العلاقات بين دول هذه النظُم حصراً بين الحكومات فقط بل تتعداها إلى شعوب ومُجتمعات الدول الأعضاء في هذه النظُم الإقليمية مثل جامعة الدول العربية.

ويُمكن القول؛ إنَّ النظام الإقليمي العربي دمج بين تلك النماذج الثلاثة ليكون نظاماً إقليمياً مُتكامِلاً ومُنفرِداً في الخصائص. وعلى الرغم مِن تعرض مفهوم النظام الإقليمي العربي للعديد مِن محاولات التحديد والتفسير، وجدنا بعض التعريفات اقتربت مِن تحديد معناه كثيراً، ومِنهم من عرفه بكونه "مجموعة الدول العربية مِن موريتانيا إلى الخليج تُشكل فيما بينها نظاماً إقليمياً يربط بين أعضائه التواصل الجُغرافي والتماثُل في

---

[١٤] دُنيا جواد مُطلك، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة: دِراسة في أنموذج إقليم آسيا–الباسفيك، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٨،ص٤٧.

العديد مِن العناصر الثقافية والاجتماعية والتاريخية.." [١٥]. أما بعضهُم الأخر فقد رأى فيها؛ "مجموعة الدول أعضاء مجلس الجامعة العربية ومُجمل العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بينها"، وراح البعض يصفه بـــ"نمط وشبكة تفاعلات السائدة بين الفاعلين الدوليين وذوي الشخصية العربية"[١٦].

مِما سبق يبدو؛ إنَّ النِظام الإِقليمي العربي يُراد به المُكون الناتج مِن حصيلة وجود الشعب العربي بشخصيته المُميزة، وأنماط تفاعُل مجموعة بُلدانه مِن المُحيط إلى الخليج، وفاعلية المؤسسات المُنشئة له التي تُشكل بمجموعها نِظاماً إِقليمياً، يعمل على ديمومة عناصر جُغرافية وثقافية– حضارية وسياسية واقتصادية... ساعيةً إلى تحقيق ارتباط بالبيئة الخارجية وفق قواعد القانون الدولي.

المطلب الثاني : طبيعة النِظام الإِقليمي العربي وخصائصه

يوصف النِظام العربي مِن الناحية التنظيمية بانه نظام إِقليمي، ولذا فان معالم هذا النظام تتضح أكثر كُلما اتجه النظام صوب التكامُل والاندِماج، وهذا الوصف لا يتحقق إِلاَّ بـــالشروط الآتية[١٧]:

١. اتصاف وحدات النِظام (الدول) بالأهمية الخاصة التي تحتلها كُل مِنها بالنسبة لأية وحدة فيه.

٢. اتفاق القيم والتشابه بين أنواع الثوابت المُشتركة والموجودة فعلاً.

٣. مستوى معقول مِن الاستِجابة المُتبادِلة للتوجهات والسياسات والمُشكِلات على مستوى العلاقات البينية بين أطراف النظام مع الآخرين.

٤. وجود مستوى مُعين مِن التماثُل وأحياناً التطابق والولاء المُشترك تجاه قضايا النِظام الرئيسة.

---

[١٥] نقلاً عن : عبد الإله بلقزيز، محاولة في التاريخ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٢، ص٩٥.

[١٦] نقلاً عن: منعم صاحي العمار، مُستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المُتغيرات الدولية الجديدة : دِراسة في طروحات المشروع الشرق أوسطي، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،١٩٩٨، ص٢٠.

[١٧] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٣، ص٢٦.

ولكي يصل النظام إلى غاياته ومقاصده وينهض بتحقيق هذه الشروط فانه يعمل عِبر مُنظمة إقليمية تتولى حِراسة النِظام وتُباشر جزءً مِن تنظيم علاقاته وتعبر عنه في جانب من علاقاته مع الآخرين[١٨].

ويُعد الشرق الأوسط والشرق أوسطية أكثر المُصطلحات المقحمة في النِظام الإقليمي العربي. إذ يجمع الكُتاب والسياسيون ذوو الاختصاص بأن مُصطلح الشرق الأوسط وتسمياته المُختلِفة جاءت مِن خارج المنطقة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستعمارية الغربية. ويندرج المُصطلح ضمن المُصطلحات الجيوبوليتيكية الثلاث التي نحتها الغرب إطاراً لِمصالحهُ الاستِعمارية في الوطن العربي وأفريقيا وآسيا وهي في واقعها مُصطلحات ذات مدلولات مجازية أكثر مِن كونها واقعية، ومِنها[١٩]:

– الشرق الأدنى: هو مُصطلح ظهر في القرن الخامس عشر، وقصد الغرب به الإقليم الأقرب لأوربا والأدنى لجنوبها والمُمتد مِن البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي.

– الشرق الأقصى: تعبير أكثر وضوحاً في دلالاته وارتباطه بمنطقة إقليمية واسِعة وهائلة لها مواصفاتها المُتميزة جُغرافياً بامتداداتها الكُبرى المُطِلة على مُحيطي الهندي والهادئ (شرق وجنوب شرق آسيا).

– الشرق الأوسط: على الرغم مِن ظهور مُصطلح الشرق الأوسط مع مطلع القرن العشرين إلا أن نهاية ذلك القن وبداية القرن الحادي والعشرين، شهدت شيوع مفاهيم إقليمية جديدة مُلتصقة بالشرق الأوسط ومُشتقة مِنه مثل: الشرق أوسطية، الشرق الأوسط الجديد والكبير(الموسَع). والشرق الأوسط هو تعبير جُغرافي عائم صعب التحديد على نحوٍ قاطع وهذا لا يرجع إلى أَنَّ المفهوم ابتِكار لفظي في قاموس السياسة فحسب، بل يعود السبب إلى كونه إقليماً هُلامي القوام بمعنى انه يتسع ويضيق على خارطة العالم وعلى وفق مصالح وسياسات من يروج له. فهو ليس مِن المناطق الجُغرافية

---

[١٨] مجموعة باحثين، جامعة الدول العربية في عصر التكتُلات الإقليمية، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢، ص ص٧–٨.

[١٩] أحمدسليم البرصان، تطور الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، العدد(٣)، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي،٢٠٠٦، ص١٤٠.

المُتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي النشأة، جيوبوليتكي التعبير، إستراتيجي الهدف والاستِخدام، ترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة وإخراج أخرى[٢٠]. فهو مُصطلح دخيل ارتبط ظهوره وذيوعه بتطور الفكر الإستراتيجي البريطاني وأول من استخدمه (الفريد ماهانAlfred Mahan) ضابط البحرية الأمريكي، في عام١٩٠٢ ليدل على المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي. وتبنت المفهوم بريطانيا ومنذ ذلك الوقت استخدمته الولايات المتحدة وشاع استخدامه إلاَّ أنه بقي مرناً مِن الناحية الجُغرافية ليأخذ بذلك طابعاً سياسياً أكثر مِنه جغرافياً[٢١]. وهكذا تواتر استعمال المُصطلح وأصبح متداولاً في المؤتمرات والكِتابات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، على نحوٍ أُريد له أنَّ يُشيع وينتشر ليحل محل مفهوم الوطن العربي ويكون نظاماً إقليمياً بديلاً عن النظام الإقليمي العربي. ويرى الكثير مِن الباحثين بأن الشرق الأوسط وما تفرع عنه من مفاهيم إقليمية جديدة هي تعبير إستراتيجي استعماري يُطلق على منطقة عربية إسلامية عريقة في التاريخ، يدخل في نطاقه الدول العربية، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، ودول آسيا الوسطى وباكستان، فضلاً عن دول أوربية شرق أوسطية، تُمثل اليونان وقبرص، وشهد المفهوم تطورات عديدة حتى استقر في مفهومه الواسع مشروع "الشرق الأوسط الكبير" في ظل المسعى الأمريكي لإلغاء مفهوم الشرق الأوسط الضيق واستبداله بالشرق الأوسط الكبير[٢٢]. وقد يكون الهدف مِن وراء ذلك إلغاء التعامُل مع المنطقة العربية بوصفها كيان مُتميز أو نظام إقليمي قائم بذاته، وذلك بإدخال دول غير عربية فيه، وإقحام كيان يفتقر إلى الوجود المشروع كإسرائيل وإسقاط دول عربية تُشكل نصف بُلدان هذا النِظام وهي دول المغرب العربي.

---

[٢٠]جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دِراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١.

[21]Bernard Lewis, Rethink the Middle East, Foreign Affairs, Vol.71, No.4, U.S.A, 1992, P.16.

[٢٢] جينفيروبندسور، تشجيع الديمقراطية ومُكافحة الإرهاب، ترجمة شاهر عبيد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤، ص٧٨.

مِما سبق يبدو؛ إنَّ النِظام الإقليمي العربي ليس جزءً مِن نِظام شرق أوسطي، بل ليس جزءً مِن أي نِظام إقليمي أخر، وهو قد انبثق مِن دواعي موضوعية وعلى وفق مُحددات تاريخية، وله طبيعة خاصة وهو نِظام موجود فعلاً وليس مُجرد حالة ذهنية متصورة، وله خصائصه المُميزة لعل أهمها[٢٣]:

أ. يستند النِظام العربي إلى تجربة تاريخية مُشتركة بين وحداته لا نجد لها نظيراً في الأنظمة الإقليمية الأخرى، فلقد سبق للأُمة العربية أن حققت ذاتها عِبر دولة موحدة امتدت قروناً وتركت ذكريات شكلت إرثاً ثقافياً غدا معه أسم الأُمة العربية، كما يقول الباحث الانكليزي (ميشيل هدسون**Michel Hudson**):"أكثر استِخداماً في مُعجم السياسة العربية مِن أي أسم أو مُصطلح آخر"[٢٤].

ب. مِن أهم عوامل وجود النِظام الدولي سِواء أكان إقليمياً أم عالمياً وجود مستوى رتيب مِن التفاعُل بين أطرافه. وبالنظر لِما بين وحدات النظام العربي وأطرافه مِن علاقات ووشائج فان مستوى التفاعُل بينهما كان عالياً، وتتمتع المنظومة العربية بأعلى مستوى مِن مستويات التفاعُل، إذا ما قيست بأية منظومة إقليمية أخرى، على الأقل في مستوى علاقات النظُم الإقليمية لدول عالم الجنوب، وان لم يكن التفاعُل ايجابياً وتعاونياً قطعياً في الأحوال كُلها. بيد أن الحقيقة التي لا مِراء فيها هي أن البُلدان العربية كانت بصِفة عامة تتفاعل في ما بينها بانتظام مُكثف وعلى مستوى مُتعدد الأطراف، وهو ما جعل جوانب مِن التطورات التي تجري في المنظومة العربية تمتد تأثيراتها إلى وحدات المنظومة داخلياً وخارجياً.

ج. لا يقتصر أطراف أي نظام دولي على الدول وأن كانت الدول هي أهم وحداته، بل تتعداها إلى المؤسسات الفاعِلة والشركات المُتعددة الجنسيات والتيارات الفكرية والسياسية.

---

[٢٣] قحطان كاظم الخفاجي، النِظام الإقليمي العربي: دِراسة في احتمال ومخاطر التحول نحو"الشرق أوسطية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد،١٩٩٦، ص١٦ وما بعدها.

[24] **Hudson. M.C (ed), The Arab Future, Georgetown University Center For Contemporary Arab Studies, Washington, 1979, P.87.**

المطلب الثالث : نشأة النِظام الإقليمي العربي وتطوره

البحث في دواعي انبثاق النِظام الإقليمي العربي ومُحدداته التاريخية يمكن التِماسها في إرهاصاتها الأولى مع تضاؤل فكرة الجامعة الإسلامية بانتهاء الدول العثمانية وإحلال فكرة القومية محلها بعد الحرب العالمية الأولى، وهو بهذا الشكل البدائي سابق على قيام جامعة الدول العربية. وحملت اندِلاع الحرب العالمية الثانية معها مُتغيرات جوهرية صيغ في ضوئها نِظام دولي جديد، كان له تأثيره المُباشر على اتضاح معالم النِظام الإقليمي العربي أكثر مِن ذي قبل، ولاسيما حينما اقترن بنشوء جامعة الدول العربية، ليفصح النِظام العربي عن إرادته التنظيمية في إنشاء تلك الجامعة، وهي في الواقع ثمرة تنازُع إرادات أطرافها قوى مُهيمنة في النِظام العالمي وذات نفوذ استعماري في المنطقة[٢٥]. ليغدو العرب طرفاً أساسياً في المُعادلات التفاعُلية الدولية واندفعوا خطوة إلى الأمام بغية لملمة الجُهد المُبعثر، وتأطير وجودهم ببناءٍ مؤسساتي يلحقهم بالركب السياسي الدولي[٢٦].وما زاد مِن هذه الرغبة ظهورإسرائيل بعد حين كتحدٍ وجودي– مادي في قلب العرب. وفي هذه الأثناء جاءت الجامعة العربية لتحسم (التوافق– المُتناقض) بين العرب وخياراتهم..

أولاً : النظام الإقليمي العربي خِلال حُقبة الحرب الباردة

مِنذُ أنّ ولد النظام الإقليمي العربي بعد الحرب العالمية الثانية، ومِنذُ أن اتخذ له إطاراً مؤسسياً بقيام "جامعة الدول العربية" عام١٩٤٥، كان أحد النظُم التابعة للنِظام الدولي، مِن دون أن يعني هذا أنّ النِظام العربي لم يكُن له تأثير في تغيُرات النِظام الدولي

---

[25]Gomaa. A, The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1994-1995, London, 1997, P.P.62-69.

[٢٦]علي خليفة الكواري، جامِعة الدول العربية:الواقع والطموح، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٢، ص١٠٥.

لكِنه في نهايته نِظام فرعي يتحدد بالنِظام الدولي الأشمل[٢٧]. وخِلال خمسينيات القرن العشرين شهد النِظام الإِقليمي العربي تطوراً ملحوظاً في حِراكه السياسي نحو بلوغ الوحدة العربية، لكن القصور العربي وغياب القناعة بفاعلية الوحدة أدى إلى ظهور عدداً مِن المشاريع الوحدوية الثنائية التي دللت على فقدان الثقة بالنظام العربي، وما أنَّ حلت نكبة حزيران١٩٦٧ حتى انكشفت صور التناقض العربي التي ما لبثت أنَّ أخذت تؤسس فراغاً قومياً هائلاً فاسِحاً المجال أمام بعض القيادات العربية للقيام بأفعال مُفتتة على مستوى العلاقات العربية– العربية الوحدوية[٢٨]، وطوال حقبة السبعينيات، وعلى الرغم من أن النظام العربي شهد فترات مِن التماسُك والفاعلية،لكن وصل إلى حالة مِن التأزُم والانتِكاس والضعف والترهُل لم يسبق لها مثيل بفعل خروج مصر مِن الصف العربي بتوقيعها اتفاق (كامب ديفيد) مع إِسرائيل وتزايد حدة الخِلافات والانقِسامات العربية– العربية، وضمور الاهتمام العربي بالقضايا القومية. ومع بداية عقد ثمانينيات القرن العشرين شهد النِظام الإِقليمي العربي تغيُراً في غاية الخطورة أسماه البعض بعقد التجمُعات الإِقليمية الفرعية الثلاث بتأسيس "مجلس التعاون لدول الخليج العربي، اتحاد دول المغرب العربي، مجلس التعاون العربي"، ناقِلةً النِظام العربي مِن سياسة الشمول إلى سياسة التفرع مُربكةً بذلك النظام الجمعي ومحوِلةً إياه إلى نِظام فرعي لا جدوى مِنه،حتى غدت التجمُعات الفرعية مُغذية لواقع التجزئة ومُرسِخةً مخاطر استمراريتها ومُتمسِكة بسيادتها[٢٩]. وقد جاءت هذه التجمُعات الفرعية كمخرج مُحتمل للخروج مِن فجوة وانحِسار النظام الإِقليمي العربي والعمل العربي المُشترك،

---

[٢٧]مجذاب بدر العناد ومُحي الدين حسين الطائي، التضامُن الاقتصادي العربي بديل لفشل الصياغة الشرق الأوسطية، مجلة دراسات إِستراتيجية، العدد(٧)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣.

[٢٨] منعم صاحي العمار، مِن أجل نهاية قريبة للحرب الباردة العربية– العربية.. المُصالحة العربية.. الضرورة.. والمسؤولية التاريخية، مجلة دراسات دولية، العدد(١٢)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص ص٩٨–٩٩.

[٢٩] منعم صاحي العمار، العلاقات العربية – العربية والتمسُك بمفهوم السيادة، مجلة المُستقبل العربي، العدد(١٧٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٣، ص٧٥.

بعدما وجد أعضاء هذه التجمُعات أن العمل داخل جامعة تُعاني أزمة حادة لا تُحقق مطالبهم.

وجراء ذلك، نجد في مقولة المُفكر العربي(نديم البيطار) جانباً مِن الصحة، بقوله: "على الرغم مِن أن القوى الخارجية لعبت دوراً مُهماً وما زالت في خلق الإقليمية الجديدة أو التجزئة في المنطقة لكن الاقتصار على تلك القوى يعد تهرُباً من المسؤولية، ذلك أن أسباب هذه الإقليمية والتجزئة عميقة في المُجتمع والنظام العربي ذاته"[٣٠]، والتي لعبت دوراً مُهماً في التغلغل الأمريكي في المنطقة والشروع في بناء إقليمية جديدة.

ثانياً : النظام الإقليمي العربي بعد الحرب الباردة

ما أن اندلعت حرب الخليج الثانية عام١٩٩١، حتى بدأت المُتغيرات تعصف بالعالم العربي مُصدعةً أركان نظامه الإقليمي، فالحرب وضعت عدداً كبيراً مِن الحكومات العربية في وضع الحليف لإسرائيل، على نحوٍ جعل الولايات المتحدة تُمعِن في السعي للإجهاض على النظام العربي وبتر ما بقى مِن عروقه النابضة، عبر محاولة إقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة يكون بديلاً عن النظام العربي ودمجُ إسرائيل فيها واستخدامها كأداة اختراقية ومخلب قط، بعد أن قاد الضعف العربي إلى التدخل الأمريكي في علاقات وقضايا العرب، على الرغم مِن مساعي بعض الدول العربية مِن إبقاء أبواب الساحة العربية موصدة بوجه القوى الخارجية إلاَّ أن الولايات المتحدة نجحت في اختراقها[٣١]ومرد ذلك الاستغلال الأمريكي لتصدُع النظام الإقليمي العربي الذي ثقل كاهِله بأزمات تداخلت عوامل مُتعدِدة في صياغة ديمومتها إلى درجة غيبت بعض رموزه الأساسية وحدت مِن فعاليته ووسعت مديات الوهن والضعف فيه، وأبرزت معالم تفتيته، مُستهدفةً إذابة نظامه القيمي ودفعه إلى الانخراط في نظام إقليمي جديد شرق

---

[٣٠] نديم البيطار، جذور الإقليمية الجديدة أو العمل الوحدوي والتخلُف العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت،١٩٨٣، ص١٩.

[٣١]ليام اندرسن وغاريشتانسفيلد، عِراق المُستقبل: ديكتاتورية– ديمقراطية أم تقسيم؟، ترجمة رمزي بدر، دار الوراق، لندن،٢٠٠٥، ص٢٢.

أوسطي، زد على ما سبق أن النظام الإقليمي العربي دخل مرحلةً جد عصية تمثلت في فرض تسوية غير عربية للصِراع مع إسرائيل تستند إلى شروط تنتقص مِن شرعية النِظام واستمراريته، ومِن هذه الشروط إيجاد ضمانات تمنح إسرائيل صكاً للانخِراط في النِظام الإقليمي الجديد بعد أن أعرب الجانبان الأمريكي والإسرائيلي عن استِنكافهما للتعامُل مع نظام عربي لاغيةً فِكرة وجوده أصلاً[٣٢]. فضلاً عن بروز تجليات أخرى لعبت دورها في انحسار النِظام الإقليمي العربي مِنها استِفحال الصِراعات العربية–العربية في مواجهات عسكرية بعد حرب الخليج الثانية وتمسُك العرب برؤيتهم الذاتية، كما أنَّ بعض البُلدان العربية أدارت ظهرها للوطن العربي مُمهدةً بذلك لإطلاق رصاصة الرحمة لتصفية قضايا النِظام الإقليمي العربي والتزاماته المادية والمعنوية ودمجها وتحويلها ضمن نِطاق الإقليمية الجديدة، فضلاً عن غياب التوجه والانتماء القومي وقصور الدور البنيوي والسلوكي لجامعة الدول العربية التي كانت تُعاني مِن الشلل وعدم القدرة على تضميد الجِراح العربية المُتزايدة على نحوٍ جعل الجامعة اقرب إلى مُنتدى للتخاطُب وتباري الكلام مِنها إلى جِهاز يتحمل المسؤولية، وقد زاد مِن حِدة ذلك الاختِراق، ظهور ما سُمي وقتها بـــ(النِظام الدولي الجديد)، ولاسيما بعد ما تبين أن ذلك النِظام الدولي وفق الرؤى الأمريكية لا يمكنه العمل مِن دون أُطر مؤسسية لنظُم إقليمية مُتناسبةً معه في مُختلف الأقاليم، لذا ظهر اتجاه أمريكي لتأسيس نِظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط كبديل عن النِظام العربي[٣٣]. مِما جعل النِظام الأخير منطقة نفوذ أمريكية، الأمر الذي جعل الوطن العربي محلاً لتلقي الفعل وليس فاعِلاً وطغت بوادر الاندماج الإقليمي فلم يعد للأنظمة العربية خطوط حمراء قومية لا يمكن تجاوزها وما كانت تفعلهُ سراً أصبحت تجهر به علناً ومِن دون مؤاربة وخجل، كُل ذلك جعل النِظام الإقليمي العربي عرضةُ للانكِشاف الإستراتيجي والأمني، والاختراق

---

[٣٢] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٤، ص ص١٩٤–٢٠٠.

[٣٣] مروان سالم العلي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة: "كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط الكبير،دار المُعتز للنشر، عمان،٢٠١٨، ص٢٧٧–٢٨٨.

والتغيير، على نحوٍ أنهك مكونات وجوده. واليوم وبعد أن فقد العرب ثقتهم بالمكون القومي بدا المكون الإسلامي ملجأهم الجديد الذي استغلتهُ الولايات المُتحِدة كممر عبور نحو المنطقة العربية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول٢٠٠١ التي شكلت تدني واضح في مكانة النظام الإقليمي العربي بدخول الولايات المتحدة حلبة الميدان العربية كفاعل رئيسي فيها تحت ذريعة (الحرب على الإرهاب)، الذي أصبح توأماً تم لصقه عن عمدٍ وقصد بالعروبة والإسلام الذين وقفوا في الربع الأول مِن القرن الحالي وقفة الحيرة والارتِباك والتعجُل والفشل في مواجهات التحديات الإقليمية الجديدة[٣٤]. فحادِثة أيلول٢٠٠١ وظِفت لتكون الضربة القاصِمة للنظام الإقليمي العربي وإعادة هيكلته وهيكلة منطقة الشرق الأوسط برمتها وعلى وفق المفهوم الأمريكي[٣٥].

ثالثاً : النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

أفرز غزو العراق واحتلاله جُملة تداعيات استفحلت آثارها وعمت بلواها وخطورتها على النظام الإقليمي العربي بعدما كشفت الأزمة العراقية بجلاء عن عجز ذلك النظام على تحقيق الأمن لأعضائه، الأمر الذي قاد إلى انكشاف واضح لأدائه الذي بدا وكأنه هيكل بلا عنوان ومضمون[٣٦]. لذا راحت الكثير مِن الكتابات تنعى الحال التي آل إليها النظام العربي وأفرط الكثيرون بتوجيه النقد اللاذع لبنيته وهيكله الرسمي (جامعة الدول العربية) بل أندفع آخرون لوصف الحال بنكبة شبيهة بعام١٩٤٨، ولكنها أكثر آلماً وأشدُ وخزاً، بعد أنَّ دخل ذلك النظام مرحلةً مِن التردي والتدهور وفقد العديد مِن بديهيات العمل المؤسسي المُشترك[٣٧]، حتى صار خِطاب التنمية مِن تُراث الماضي

---

[٣٤] إبراهيم خليل العلاف، النظام السياسي العربي والإقليمي مِن التاريخ إلى المُستقبل، في: إبراهيم خليل العلاف (مُحرراً)، النظام السياسي والإقليمي: التغيير والاستمرارية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل،٢٠٠٨، ص٧.

[٣٥] آميورثغتون (وآخرون)، العراق: الغزو– الاحتلال– المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣، ص٩٦.

[٣٦] جوزيف براودي، العراق الجديد، ترجمة نمر عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٤، ص١٧٠.

[٣٧] أحمد طه خلف الله، سقوط العرب في الحرب على العراق، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق،٢٠٠٤، ص ص٧–١٣١.

وغدت سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية وفلسفة التقليد المُباشر لنماذج الغرب تهمين على نحوٍ عام على الأداء الاقتصادي والاجتماعي العربي[٣٨].

وفي المُقابل أمعنت الإستراتيجية الأمريكية إلى تفريغ السياسات التي أقرها النظام الإقليمي العربي بصدد قضايا إقليمية، استفحلت بعد الاحتلال أمثال؛ الصِراع العربي–الإسرائيلي والعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، مِن محتواها وإظهار عدم جدواها، فلم تعد القضية الفلسطينية موجودة في اهتِمامات الكثير مِن البُلدان العربية، وزاد الاحتلال مِن حِدة التناقضات بين تِلك الدول ومِن التدخل الأجنبي في شؤونهم الداخلية والذي عزز بذور الخِلافات السياسية العربية–العربية وذلك ما زاد مِن إضعاف النظام العربي ومواقفه السياسيةوتصدُع مفهوم الأمن القومي العربي، ولم تعد الالتزامات القومية سِوى حديثاً في مؤتمرات القِمم. إذ جاء ذلك الاحتلال ليُجسد فرصة لتهميش الوجود العربي، بعد أن أصبح العجز العربي وغياب فاعليته في الأداء السياسي الأكثر احتمالاً مِن الناحية الواقعية، ليشهد العرب تراجُعاً إستراتيجياً خطيراً على ثوابتهم القومية بعد أن سلموا بأولوية الخضوع وتعلية شروط الاستِجابة للآخرين على تطلُعاتِهم الذاتية[٣٩]، لاسيما بعد أنَّ بدت المشاريع الأمريكية–الإصلاحية–الاندماجية للنظام الإقليمي العربي تتدافع وتتزاحم، وبفائقية، ليُعلن عِبرها التهميش الأمريكي لذلك النظام وطرح البديل عنه تحت مُسمى "مشروع الشرق الأوسط الكبير". وعلى ما يبدو أنَّ التداعيات الناتِجة عن الاحتلال هي التي أعطت للدول الهامشية في النظام الإقليمي العربي أدواراً مُتصاعِدة على حِساب دول القلب وبتحريض أمريكي لضرب النظام العربي وإجهاضه؛ كفصل العراق عن محيطه وإضعاف علاقة الكويت التاريخية بالنظام العربي ورُبما سلخها مِنه كُلياً في إطار منحها صِفة الحليف الإستراتيجي للناتو والاعتماد على دول صغيرة مثل قطر والبحرين بوصفها

---

[٣٨] محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٦٨)، مؤسسة الأهرام، القاهرة،٢٠٠٧، ص٦٩ .

[39] Jon Cook, Israel and the Clash of Civilizations: Iraq-Iran and the Plan to Remake the Middle East, Pluto Press, London, 2008, P.116-122.

مواقع عسكرية لتحل محل قواعدها في السعودية ومُحاصرة الدور المصري وتضييق الخِناق عليه في الجنوب بتفتيت السودان وإثارة المُشكلات حول مياه النيل وزيادة الضغوط على السوريون وإشغالهم بحقوق الإنسان واستبدادية نظامهم، وعزل وتهميش بُلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن ودمجها في منظومة خاصة بالقرن الأفريقيوتحويل فلسطين إلى معَبر بين الوطن العربي وإسرائيل والإطاحة بالأنظمة الوطنية وتحويلها إلى أنظمة تابعة ومُندمِجة بالميدان الأمريكي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي

للحقيقة نقول؛ إنَّ فهم ظاهرة التحدي بمحتواها ووصفها نالها الاختلاف ولاسيما في موضوع التحدي الذي يُعانيه النظام الإقليمي العربي، والتحدي بإيجاز يُفيد جميع العوامل والإشكاليات ومُفردات التعويق والإضعاف الداخلية والخارجية التي تقف في طريق البِنـــاء والتقـــدُم. وأن المسيرة التاريخية لذلك النظام تظهر لنا جُملة مِن التحديات التي بكثرتها هزت أركانه وضيقت مِن فرص وجوده. لهذا وجدنا مِن الضروري تشخيص التحديات التي يُعاني مِنها ذلك النظام، ليغدو الإصلاح خياراً مطروحاً أمام العرب لِمُعالجة هذه التحديات،لاسيما أن العرب ما زالوا غير قادرين على مُباشرة هذا الخيار. لهذا أخذت الولايات المتحدة بطرح تصوراتها حول مـــا يجب أن يكون عليه النظام الإقليمي العربي مُرسِخة مظاهر التحدي الأكبر الذي ينقض أسُس بنائه كلها. عليه؛أن البحث في تلك التحديات يمكن التِماسُها وفق التقسيم الآتي:

المطلب الأول: التحديات الداخلية (المحلية)

لا شك إنَّ التحديات الداخلية التي تنتاب النظام الإقليمي العربي كبيرة وشامِلة عدت الأساس لِما وصل إليه مِن تردي وتراجع أعجزه عن القدرة عن إعادة تجديد نفسه، ويمكن تقســـيمها إلى نوعين[٤٠]:

---

[٤٠]حول هذين النوعين أنظر:حازم حمد موسى الجنابي، العلاقات العربية– الأمريكية: دِراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،٢٠٠٦، ص١٠٩–١٢٠.

النوع الأول : التحديات القطرية – الذاتية

أولاً : التحدي الإستراتيجي

إنَّ ما يوغز في النفس حقاً، إنّ إحدى أبرز المعالم الأولى لمشروع الشرق الأوسط الكبير والأعمق أثراً والأكثر شرذمة في أوصال وطننا الكبير، هي إعادة رسم الخارطة الحدودية لمنطقة الشرق الأوسط الكبير طبقاً للطابع الديمغرافي وليس الجغرافي وعلى أساس قومي وطائفي، بإنشاء دويلات للطوائف تُدمر الكيانات السياسية العربية القائمة وتنسف التاريخ الوطني والاستقلالي للدول بعد تمزيق هويتها ومقوماتها الثقافية– الحضارية ودمجها في نطاق إستراتيجي إقليمي جديد أوسع[٤١]. مِن حيثُ أن الشرق الأوسط القديم–بمنظور الفكر الإستراتيجي الأمريكي–وبمنظور(برنارد لويس)؛ يضمُ هويات وقوميات وأثنيات ليس بينهاإي تجانس أوأيديولوجية مُشتركة بل هُناك اضطِهاد للأقليات، على نحوٍ يُمهد لتفجير الصِراعات بين الحُقبة والحُقبة، وبما أن إسلامية العرب تمنعهم مِن إقامة دولة عصرية علمانية...فان إقامة نظام إقليمي جديد بقيادة أمريكية لضبط إيقاع المنطقة بدلاً مِن الأنظمة الفرعية مسالة لا بُد مِنها"[٤٢]. أن أبرز ما يُمثله هذا التحدي تِلك الآثار الواضِحة المعالم على الجغرافية السياسية(الجيو– سياسية) للنظام الإقليمي العربي، إذ أن العمل يجري على إعادة قِراءة (اتفاقية سايكس بيكو) مِن جديد وإيجاد نسخة مُعدلة لها بما يتلاءم والمفهوم الأمريكي العالمي للأمن القومي،لتبدو الدول القطرية عرضة للمزيد مِن التجزئة والتفكُك،جاعِلة مِن العجز العربي في مسالة مُعالجة قضية الأقليات وغياب التجانُس المُجتمعي وفقاً لقانون تقرير المصير الذي تمكنت الولايات المتحدة مِن ترجمته للعرب مِن مفهوم يحثُ على التحرر مِن الاستعمار إلى مفهوم يحثُ على التخلُص مِن الدولة القطرية، توطئة لإشاعة الفوضى

---

[٤١] حميد السعدون، سايكس بيكو جديدة، مجلة الراصد الدولي،العدد(٨٤)،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١.

[٤٢] نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، المجلة السياسية والدولية، العدد(١)، كُلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، حزيران٢٠٠٥، ص٣.

في الخارطة الجُغرافية بعد أن توظف رغبة تِلك الأقليات في بِناء ذاتها، حتى بدا الحال العربي مُشيراً سهولة التبعثر وصعوبة الجمع.

ثانياً : التحدي السياسي

كشف الاحتلال الأمريكي للعراق عن جُملة مِن المفاهيم السياسية التي عدت جديدة على الساحة السياسية العربية،ومِن بين تِلك المفاهيم مفهوم(الديمقراطية) الذي افقد الأنظِمة السياسية العربية الحاكِمة ما تبقى لها مِن شرعية.فالأنظمة العربية عموماً عرفت بطابع الاستِبداد والانفراد بالسلطة وتغييب معاني الحرية كلُها. الأمر الذي أنعكس بتجلياته على بُنية الدولة القطرية مولِداً اهتزازاً وإرباكاً لاح بُنية تِلك النظُم. ويُعد القول بارتباط الإرهاب والتطرف بوجود الأنظمة القمعية والاستبدادية،أحد مُرتكزات الإقليمية الجديدة الأمريكية للتغيير والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط.إذَّ مازال بعض الأمريكيين مُنتشين بالاعتقاد أن قيام دولتهم بنشر قيمها ومبادئها ونِظامها السياسي المُتمثل بالديمقراطية وحقوق الإنسان هو جزء مِن رسالتها السماوية في العالم بحيث أصبح تغيير الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط خياراً أمريكياً علنياً، في حين أَن الهدف الأساس هو إعادة رسم المنطقة وتغيير خرائطها[٤٣]. وهذا ما دفع(مارك دانر) للقول:"إنَّ الأهداف السياسية للإقليمية الجديدة كبيرة، فالهدف الأساس هو إعادة كامِلة لِبناء الشرق الأوسط بموجب خطوط ديمقراطية رأسمالية، فهي خطة لتغيير كامل للشرق الأوسط الإسلامي وإدخاله إلى العالم الحديث تماماً"[٤٤].

ثالثاً: التحدي الاقتصادي

يُعد هذا التحدي مِن اخطر التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي على الصعيدين القطري والقومي تبعاً لِما يحملهُ مِن أثار مُباشِرة وفاعِلة تلوح النسق الاجتماعي، ولاسيما أنَّ العرب سجلوا قصوراً واضِحاً في المجال الاقتصادي لاقتِباسهم

---

[٤٣] متروك الفالح، الغرب والمُجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية، ط١، دار الكنوز الأدبية، بيروت،٢٠٠٤، ص٦٩.

[٤٤] نقلاً عن: ليام اندرسن وغاريشتانسفيلد، عراق المُستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

الأنموذج دون تحضير البيئة المُناسِبة لإنجاح هذا أو ذالك مِـن النمـاذج الاقتصـادية، ونكوصها تنموياً[٤٥]، وذلك ما يجعل الإقليمية الجديدة بمضمونها الاقتصادي تهـدف في حقيقتها إلى إعادة صياغة هوية المنطقة جيواقتصادياً بطريقةٍ لا تسمح بتكريس الهيمنـة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة فحسب بل التحكُم في مُستقبلها بدمج اقتصـادات المنطقة في الاقتصاد الأمريكي والسوق الرأسمالية العالمية.فضلاً عن تمكين إسرائيل مِـن الحصول على موارد مائية جديدة التي تُعد من المقومات الأساسية للتنميـة بمُختلـف مفاهيمها المتداولة اليوم،وفق الطرح الأمريكي السائد اليوم بان أزمة المياه في الشـرق الأوسط لا يمكن أن تعالج إلا في إطار التعاون الإقليمي الجديد بين دول المنطقـة عـبر الدعوة إلى إقامة مناطق تجارة حرة بينهما[٤٦]. وللحقيقة نقول؛ إنَّ التفاوت الواضح بين الولايات المُتحدة والدول المُزمع عقد اتفاق مُنطقة التجارة معها،سيتم ترجمته مُسـتقبلاً إلى تحويل الدول العربية إلى سوق للمُنتجات الأمريكية فقط مِما ينعكس في المُحصِـلة على الميزان التجاري لتلك الدول بإحـداث عجـز كـبير فيـه لصـالح الاقتصـاد الأمريكي[٤٧]. كما ستؤول المُخططات الاقتصادية للإقليمية الجديدة إلى إنهـاء قـدرة الدول على سن قوانين حمائية للمُنتجات الوطنية،وعقد اتفاقيات تجارية مُباشِـرة بـين الشركات الأمريكية والعربية دون المرور على الحكومات أو مراعاة الصالح العام ومِـن ثُم خلق تحالُفات سياسية واجتماعية جديدة كنتاج للفـرز الاسـتثماري والسياسـي الجديد،أي بمعنى أن الإقليمية الجديدة جاءت لترسيخ الهيمنة الاقتصـادية الأمريكيـة والتبعية الاقتصادية مِما سيقود بالتالي إلى إفقار دول المنطقة.ناهيك عن دعوة الإقليميـة الجديدة إلى تحرير التجارة والانضمام لِمُنظمة التجارة العالمية مِما سيُعمق التبعية بِحكُم

---

[٤٥]منعم صاحي العمار، التنمية العربية ومُشكلة التبعية، مجلة شؤون عربية، العدد(٨٢)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،١٩٩٥، ص٦٣.

[٤٦] رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٠، ص٩٧.

[٤٧]كارن أي سميث ومانوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية،ترجمة فاضل جتكر،مكتبة العبيكان ، الرياض، ٢٠٠٥،ص١٢٤.

أن ذلك التحرير لا تقابله مُعاملة بالمثل مِن جانب الدول الرأسمالية. أي أن تلك الإقليمية تسعى إلى دمج أسواق المنطقة بالاقتصاد العالمي وتطبيق آليات العولمة الاقتصادية تحت لافتة الإصلاحات[٤٨].

رابعاً : التحدي الاجتماعي– الثقافي

لعل مِن نافِلة القول؛ إنَّ الظواهر الاجتماعية الموروثة غيبت التجانُس الاجتماعي على الصعيد القطري، والعرب أكثر ما عرفوا به هو عقدة الولاءمِن جانب وغياب مفهوم التنمية الاجتماعية، وسيادة مبدأ البقاء للأقوى ومفهوم الغاب المُشرعن للفوضوية الاجتماعية والذي لعب دوراً فاعِلاً في إيجاد الفجوة الطبقية واتساع مداها مِن جانب أخر، تاركةً الساحة العربية عرضةً للصِراع الاجتماعي ليخل بمفاهيم البِناء الاجتِماعي كلُها بعد أن وقع المُجتمع العربي تحت وطأة التعددية المعنوية(الإيديولوجية) والمادية(الجُغرافية السياسية)،بكُل ما يحملهُ ذلك الخطر مِن ضعف للبِناء الاجتماعي تارِكاً الآمال لبروز مفهوم جديد مِن البِناء النسقي هو النسق الطائفي أو العرقي أو القومي،مُبرراً انحِلال المُجتمع وتمزقه ومِن ثُم تمزق البِناء القطري العربي. إزاء ذلك؛ عُد المُتغير الثقافي ولاسيما في نطاقه العولمي، البُعد الحقيقي للمسعى الأمريكي(في ظل الإقليمية الجديدة) لإقامة ثقافة مُشتركة بين شعوب منطقة الشرق الأَوسط ومِنها إسرائيل. ففشل العرب في التعامُل مع الحداثة جعلهم يخضعون للحضارة الرأسمالية التي مافتئت تعمق الفجوة الحضارية بين الغرب والآخرين حتى باتت مُشكِلة العرب ذات منشأ ثقافي أولاً وقبل كُل شيء..[٤٩]، عبر فرض ثقافة النموذج الأمريكي التي ارتبطت بالماضي القريب بالامبرياليات وعادت اليوم لتلتئم بـــــ (النِظام العالمي الجديد) غير أنها لن تُحقق لها السيطرة ما لم يتم مُحاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها لأنها تُشكل العائق الموضوعي في طريق ثقافة ذلك النموذج. ناهيك عن تخلُف الثقافة العربية

---

[٤٨] أحمد برقاوي(وآخرون)، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٤.

[٤٩] منعم صاحي العمار، الحداثة وأثرها في ترهُل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد(٢٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠١، ص ص١١–١٢.

واستمرار بُنيتها التقليدية التي ظلت محبوسة التنازُع بين المُعاصرة والتُـراث وغيـاب التوجهات العقلانية الذي أَخذ يؤشر سر جاذبيـة المشـروع السياسـي الإسـلامي والحركات الإسلامية.

وفي أثر ذلك أخذت الولايات المتحدة تستغل هذه الوضعية المأسوية لِتُعزز مكانتها في الشرق الأوسط، وتعلي خيار التدخل فيها،لفرض نموذج العولمة المؤمركة التي يُراد لهـا تذويب قيم وأفكار وثقافة شعوب المنطقة وجعل النموذج الأمريكي هـو السـائد في سياق طرح مشروع الإقليمية الجديدة واختبار نجاحه. بعدما وجدت العولمة المُتامرِكة في الهوية الثقافية العربية الحصن المنيع الذي قد يعطل نجاحاتها المتواصلة متى مـا تمسـك الشعب أو الأُمة بها وركن لها في فضح غوايـات العولمـة علـى حاضـر ومُسـتقبل الأُمة،فالهوية الثقافية هي حجر الزاوية في تكوين الأمم بِحكُـم إنهـا نتـاج تـاريخي طويل[٥٠]. لذا أخذت الإستراتيجية الأمريكية تعتمد على العولمة الثقافية ومسار تعامُلها مع الهوية الثقافية لِمُمارسه سياسة الاختراق الثقافي والتسطيح والتغييـب تجـاه دول المنطقة، لأنه عندما يتم سلب الهوية الثقافية لأي شعب يصبح مِـن السـهل بِمكـان مُمارسة آليات الهيمنة على تِلك المنطقة.

ولا تثريب؛ إنَّ مشروع الإقليمية ما هو إلاَّ مشروع إفنـائي للأنمـوذج الثقـافي– الحضاري العربي الإسلامي واستِبداله بالأنموذج الليبرالي الأمريكيالنزعة،ومِن ثُم دفـع العرب للانغِماس في الحضارة الغربية في مرحلة مِن تراجُعها الأخلاقي والقيمـي. أي أن الأمر لم يعد يقتصر على تغيير أنظِمة أو احتِلال دول، بل أن أخطر بُعد في المُخطط هـو استهدافهُ الهوية الإسلامية بمكوناتها كافة وإحداث جُرف نوعي فيها، وإعادة صـياغتها بإرساء نظام إقليمي جديد بإشراف أمريكي وتحجيم دور الإسلام سياسياً.

خامساً : التحدي الحضاري

---

[٥٠] محمد عابد الجابري، مسالة الهوية: العروبة والإسلام والغرب، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧، ص١١.

فهم العالم بعد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بِمن فيهم العرب أن العهد القادم عهد فرض الأنموذج الليبرالي على العالم،وبدت أولى خطوات الصدام بين الأنموذج العالمي أمريكي النزعة والخصوصية العربية كأنموذج حضاري مُستقل بذاته، وهذا ما وضع العرب أمام احد الخيارين أما بِناء الخصوصية العربية ومواجهة التحدي،أو الانصِهار غير المشروط في المنظومة الليبرالية الجديدة، وتواكب هذا التحدي مع إصرار الولايات المتحدة على تفوق الحضارة الغربية على الحضارات العالمية الأُخرى ولاسيما الحضارة العربية. وما زاد التحدي التقارُب الحضاري المسيحي–اليهودي بالضد مِن الحضارة العربية–الإِسلامية وبدت سياسات الولايات المتحدة مُترجمةٌ لِبُعدِها الحضاري في فعلها السياسي مع العرب حتى هيمن ذلِك البُعد على العلاقات العربية الأمريكية ونمطها.وبقدر ما أثار ذلك المفهوم مِن فوضى في تِلك العلاقات فانه كان الآلية الأكثر فاعلية في تهميش النِظام العربي ووحداته السياسية.

سادساً : التحدي التقني

يُعد التحدي التقني المجال الأوضح الذي كشفت عنه المُتغيرات الدولية المُتدفِقة كتحدٍ مِن تحديات النِظام الإِقليمي العربي حيثُ اتِساع حالة تأخُر العرب عن مواكبة التطورات التقنية التي شهدها العالم كجزء من محاولة دولية لإِبقاء الحال العربي في حال مِن السكون والركود القسري لتسود حالة مِن التخلُف أصبح العرب فيها بعيدين كُل البُعد عما يشهدهُ العالم مِن ثورة معلوماتية عدت الحصن الواقي مِن الاختراق بالنسبة لمدلول المواكبة لتلك الثورة وأساساً مِن أسُس صناعة أمنها القومي،وهكذا بات المجال التقني عنصر تحدٍ فائق الخطورة بالنسبة للدول المُتخلِفة عن مواكبة مظاهر الثورة المعلوماتية التي عدت مِن أَبرز قوى الاختراق للأمن القومي للدول المُتخلِفة تقنياً وبالأخص العرب الذين يقفون الموقف الأخير والحرج[٥١]، بعد أن سجل العرب أدنى

[٥١] مروان سالم العلي، الإِقليمية الجديدة والنِظام الدولي: دِراسة في التأثير والتأثر، دار السنهوري، بيروت،٢٠١٧، ص٥٧٧.

النسب في سلم التطور العلمي والتقني، مُقدمين الفرصة لاستغلالها كآلية لسلب الهوية وفرض الهيمنة الثقافية لاسيما بعد عجزهم عن توظيف تلك التقنية أو احتوائها.

النوع الثاني : التحديات القومية (المعنوية والمادية)

١. الاهتزاز المفاهيمي : إنَّ الوقائع والظواهر التي انتابت بُنى النظام العربي تُرجمت إلى تحديات عصفت بالكثير مِن المفاهيم والقيم التي اعتاد العرب على تداولها وارتكز عليها بُنيان ذلك النظام، وهذا ما يكشف لنا حقيقة الجدل الحاصل حول مفهومه، وجدوى استمراره في ظل تلك التحديات التي نقلت العرب مِن مرحلة البناء إلى مرحلة الهدم، وهذا يعود إلى غياب المرجعية الإيديولوجية الموحدة للعرب حتى اتسمت بتعددية إيديولوجية–تصارُعية حلت محل الدستور المرن الذي يمكن أن يرسم الهدف. ومِن بين تلك المفاهيم[٥٢]:

أ. مفهوم النظام الإقليمي العربي: فمع تدفق المُتغيرات الدولية الجديدة تولد إرباك لدى الكثيرين في وعي ذاتهم ونظامهُم كشفت عنه حالة الجدل حول النظام الإقليمي العربي مفهوماً ووجوداً بعد أن شهد تحولات أساسية في أنماط تفاعُلاته لدرجة أثارت الشكوك حول استمراريته كنظام شامل.

ب. مفهوم الأمن القومي العربي: لقد تعرض هذا المفهوم إلى تشويه مقصود كجزء مِن الفجوة المفاهيمية التي أخذ النظام الإقليمي العربي يُعاني مِنها بفعل النكسات التي تعرض لها ونتيجة لغلبة التفكير العربي بالنفعية القطرية.. لذا لا يخطى من يعتقد؛ بإن النظام العربي مُقارنةً مع مناطق أُخرى في العالم عد الأكثر تدويلاً تبعاً لما تظهره القوى الإقليمية والدولية مِن طموح ورغبة في الاختراق والنفاذ إليه.كما ظل الفعل السياسي العربي يُعاني مِن إرباك تنفيذي واضح انعكس على قدرته في التأثير. وبدت التحولات التي شهدها النظام العربي والصِراع العربي الإسرائيلي تطرح تساؤلات حول إذا ما

[٥٢] حازم حمد موسى الجنابي، العلاقات العربية– الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٢–١١٣.

كان مُمكِناً التحدُث عن أمن عربي أو أن المُتغيرات الإقليمية والدولية التي طوت ذلك الأمن جعلته تاريخاً يُذكر أكثر مِنه واقعاً يُعاش[٥٣].

٢. تدني سطوة الانتماء القومي: فمِنذ أزمة الخليج الثانية١٩٩٠ سجل الانتماء القومي العربي تدنياً واضِحاً تُرجِم بوضوح بفقدان الثِقة التي نكست المُدرك العربي وجعلته غارِقاً في البحث عن ذاتيه، وبدت فكرة بِناء الذات القطرية الشغل الشاغل للساسة العرب لتكون أساس الفكر والسلوك السياسي عندهم. لتبدأ مرحلة تقويض الجهد الجمعي مُسجِلة أعلى درجات التراجع الذي أفصح عن صناعة قطرية ذات رؤية ضيقة، حتى بات البعض يعدُّها بِناءً قطرياً مُستقلاً عن البِناء الجمعي القومي.لهذا بدا مفهوم القطرية يُمثل بتداعياته بداية تدني سطوة الانتماء القومي وأساسه يعدُها سبباً في عرقلة العمل العربي الجمعي[٥٤].

٣. تراجُع الارتباط بين المكون القومي والمكون القطري: إذا ما نظرنا بعمق إلى العلاقة الترابطية بين هذين المفهومين وجدنا أَن المكون القطري أساس المكون القومي بالدرجة الأولى،بيدأن تِلك العلاقة الترابُطية طالما عانت قلة التماسُك وفقدان الثقة. ومِنذُ الوهلة الأولى لولادة النظام الإقليمي العربي عانت هذه العلاقة من عقدة الولاء التي هزت قيمه وأعطت الأولوية لفكرة النفعية القطرية والذرائعية لِبناء الذات[٥٥]. وهذا ما يُفسر سلوكية بعض الدول العربية بالتنصُل عن مسؤولياتها والذهاب بعيداً في التحالُف مع الولايات المتحدة كبديل لِبنائهم القومي، مُعطين الذرائعية والشرعية للاختراق الأمريكي للنِظام العربي، مِما أدى إلى زيادة إِعياء الإِرادة العربية وإِيصالها إِلى طريق

---

[٥٣] صلاح الدين حافظ، تهافُت السلام، ط١، دار الشروق للنشر، القاهرة،١٩٩٨، ص٢٧٥.

[٥٤] بكري محمد خليل، الفكر القومي وجدلية الوحدة والتجزئة، مجلة الحكمة، العدد(٣٠)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٨.

[٥٥] منعم صاحي العمار، العلاقات العربية– العربية والتمسك بمفهوم السيادة، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

مسدود[٥٦]. وهُنا حق قول البعض؛بأن القطرية قد حالت دون تحقيق الفاعلية في اضطلاع الجامعة العربية بدورها.

٤. تضارب المكون القومي مع المكون الإسلامي: إذا ما تتبعنا التاريخ لوجدنا أن النظام الإقليمي العربي عانا عقدة الولاء الإيديولوجي، مِما ولد صِراعاً بين المكون القومي والمكون الإسلامي. إذ رأى البعض أن العلاقة بين المكونين علاقة(تعارُضية–صِدامية) لاسيما أن العرب لم يتمكنوا مِن بناء تناسُق بين المفهومين.. وأن هذا التناقض جذري مُسبباً تباعُد المفهومين. ومع دخول عقد التسعينيات مِن القرن المُنصرم سجل المكون القومي تراجُعاً لحِساب المكون الإسلامي، ليتضاعف بعد أحداث أيلول٢٠٠١ بعد أن ساد لون الطابع الحضاري على العلاقات الدولية[٥٧]. وبعد أن فقد العرب ثقتهم بالمكون القومي بات المكون الإسلامي خيارهم الوحيد، الأمر الذي استغلته الولايات المُتحدة كمنفذ لانكشاف العرب بعد أن دمجت مظاهر مواجهتها له بمظهر سياستها في مُكافحة ما أسمته بـ(الإرهاب) [٥٨].

٥. تراجُع مكانة النظام الإقليمي العربي لحِساب النظام الدولي: بدخول الولايات المتحدة فاعِلاً رئيساً للساحة العربية شهد النظام الإقليمي العربي تدني في المكانة، إذ شكلت أحداث أيلول٢٠٠١مُنعطفاً سياسياً حاسِماً في تاريخ العلاقات العربية–الأمريكية وخطوة إلى الأَمام لِبناء مشروعها للقرن الحادي والعشرين، وكان لهذه الأحداث دوراً كبيراً في تشكيل صورة العرب السلبية لدى الغرب، ولتبدأ مرحلةً حرِجة للنظام الإقليمي العربي تدور بين خيارين لا ثالث لهما؛ الأول هو الإصلاح، والأخر هو التغيير لتكون المساومة بينهُما محلاً للجدل بين طرفي العلاقة.

---

[٥٦] صبري مصطفى البياتي، العروبة بين الهوية والإسلام، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠١، ص١١.

[٥٧] روزمايهوليس، الشرق الأوسط الكبير، في: مجموعة باحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط١، ترجمة عمر الأيوبي (وآخرون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٥، ص٣٦٨.

[58] John lkenberry, America's imperial Ambition, Foreign Affairs, Vol.81, No.5, Septem-October 2002, P.56-58.

٦.الاختلاف الإيديولوجي بين النُخب الحاكِمة: لم يعرف الساسة العرب بمراحل مُتأخِرة مِن تاريخ نظامهم السياسي بتناقضهم الإيديولوجي فحسب، لا بل وبراعتهم في ترجمة هذا التناقض إلى فكر(تأزُمي–تناقضي) مُغيباً بتداعياته الإطار المنشئ لِما يحملوه مِن قيم فكرية أسندت أمالهم ولم تزل تؤطرها وتحفزها باتجاه بناء الصرح الحضاري العربي الذي يمكن أن نطلق عليه المرجعية الإيديولوجية. ونتيجة لذلك أصبحنا أمام إشكالية تأخر الأداء السياسي العربي عن مُلاحقة مُدركات الأُمة ووعيها الحضاري ليبدو ذلك التأخر واضحاً في العجز العربي الرسمي عن بناء نقاط الالتقاء بين ما يمتلكهُ مِن رؤى وبين مرجعيته الإيديولوجية[٥٩].حتى جعل الساسة العرب مِن المرجعية الفكرية أساساً لتبرير وجودهم وإيديولوجياً،لهذا نجد الانفراد والتزمت بالرأي في العلاقات العربية–العربية واضحاً إذ أن بعض مِن الساسة العرب اطر الدولة بإيديولوجيته الأمر الذي جعل السياسة العربية رهينة الإيديولوجيات(التعدُدية–التناقضية).

٧. تعسُف الأنظِمة الحاكِمة في رؤيتها لذاتها على حساب رؤية الجموع: إن أكثر ما عُرِف به العرب في سلوكهم السياسي هو التزمُت بالرأي والرؤية الذاتية التي باتت نتيجة منطقية لإضعاف البناء العربي الأكبر.

٨. نزاع الأدوار: لا شك بان النظام الإقليمي العربي ووحداته تُعاني مِن عقدة نزاع الأدوار(البناء الهدام) بعد أن غابت القاطرة الإستراتيجية التي تجمع العرب ليدخلوا في دائرة التناقُض والفوضى بحثاً عن الدور وقيادة الأداء العربي القومي، وبقدر ما أوجدت هذه النزاعات فجوة بين المكونين القطري والقومي وما تبعهما مِن فقدان الثقة، أوجدت سياسة الأعمدة المُتناقضة كتعبير عنها والتي بدت مُتسمة بالاتجاه السلبي لاسيما بعد أن ابتكرت مفهوم التجمُعات الفرعية في النظام الإقليمي العربي التي وجدت فيها بديلاً لقيادتها لذلك النظام مُعلنةً عن إضافة تحدٍ أخر يُضاف إلى التحديات

[٥٩]زيد صايغ، أزمة الخليج العربي وإخفاق النظام الإقليمي العربي، مجلة المُستقبل العربي، العدد(١٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩١، ص٤٥.

التي تواجهه، والذي ابتلى فيما بعد وحسبما أطلق عليه البعض بتوازنات الضُعف العربية[٦٠].

٩. نِزاعات الحدود: مِن المعروف أن ما خلفته اتفاقية(سايكس بيكو) مِن أزمة حدودية وأزمة في بِناء الخارطة الجغرافية السياسية للنظام الإقليمي العربي وما رسمت مِن فواصل بين وحداته ولعدم دقتها في رسم تلك الوحدات السياسية وتقسيمها عمداً أعطى المُبرر الواضح إلى أَن تُترجم إلى تحديات، حتى وصِفت بالقنبُلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في لحظة ما مُخلفة دماراً عربياً–عربياً حتى عدت أساساً للخِلافات العربية –العربية التي انعكست سلباً على التماسُك العربي[٦١]، ومِن أمثلة تِلك النِزاعات النِزاع الحدودي العراقي الكويتي المُزمن الذي كان مِن نتائج تفجير أزمته امتحان النِظام الإقليمي العربي بأكمله لتكون تلك الأزمة واحِدة مِن أزمات عِدة في ذلك النِظام بل مِن أخطرها.

١٠. عُقدة الولاء الخارجي: يبدو مِن الوهلة الأولى أن النِظام الإقليمي العربي يُعاني مِن عُقدة الولاء الخارجي بعدما تبنت وحداته السياسية وبفعل ساستها إدراكاً خاطئاً مفاده أن الفاعلين الدوليين هُم أصحاب الفضل الأول في وجودهم السياسي.. بيد أن الحقيقة لم تزل كامِنة في التبعية لفواعل النِظام الدولي وبالتحديد الولايات المتحدة[٦٢]. وما أن جاءت حرب الخليج الثانية عام١٩٩١ حتى دشنت تبعيته للنِظام الدولي وبشكلٍ ينذر بالخطر، بعد أن سجل التاريخ لهذا النِظام أكبر سباق لتقديم الولاء للولايات المتحدة.

إلى جانب هذه التحديات، فان هُناك تحديات أُخرى تضافرت على تراجع التجربة العربية وإخفاقها،لعل أهمُها:غياب وجود مؤسسات أو هيئات في نطاق جامعة الدول العربية يمكن أن تُسمى مؤسسات أو هيئات قومية بالمعنى الدقيق للكلِمة، وان كانت مِن حيثُ الشكل كذلك، وإنما جميعها تقوم على التوافق أي التوفيق بين إرادات

---

[٦٠] منعم صاحي العمار، توازُنات الضعف العربية وتأثيرها على السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(٦)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،١٩٩٩، ص ص٣٦–٣٧.

[٦١] خالد حسن، إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي، دار الجليل للنشر، بيروت،١٩٨٨، ص١٠.

[٦٢] محسن خليل، المُتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد(١)، بيت الحكمة، بغداد،١٩٩٩، ص١١–١٣.

سيادية، وليس ثمرة تفاعُل إرادات سيادية،بينما نجد على سبيل المِثال في التجربة الأوربية مؤسسات فوق وطنية تُمثِل تفاعُل إرادات سيادية وتُمارس اختصاصات سيادية مثل المحكمة الأوربية والبرلمان الأوربي[٦٣]. كما أنَّ الكثير مِن القرارات العربية ما هي إلاَّ نتاج نمط مُعين مِن التفاعُل هو اقرب إلى تفاعُل المُزايدة والمُقايضة منه إلى الموضوعية والمنفعة وتحقيق المصالح سِواء الوطنية مِنها أو القومية،كما ان الكثير من القرارات تأتي بصيغ عامة وفضفاضة وقابلة للتفسير المُتناقض والخرق وعدم التنفيذ، على الرغم من أنها صادِرة بالإجماع ودون أي مُعارضة.

وانطِلاقاً مِما مضى نجد أنَّ تِلك التحديات وغيرها كثير أثرت في السلوك السياسي العربي بِكامله بعد أن تداعت عليه المُتغيرات الإقليمية والدولية حتى أصبح بؤرة عاكِسة للفوضى بِكُل تجلياتها،لتغدو المؤسسة العربية(جامعة الدول العربية) مُجرد مِرآة عاكِسة للواقع العربي المريض،إذ أدت التناقضات الهدامة إلى ابتِعادها عن دورها الإصلاحي القيادي،مُسلمة بأدائها للأزمات التي تعصف بوحداته المُسببة.

المطلب الثاني : التحديات الإقليمية التي تواجه النِظام الإقليمي العربي

في خضم الفوضى التي تعتري جسد النِظام الإقليمي العربي، برزت لنا هالةٌ مِن التحديات الإقليمية التي لعبت دوراً فاعِلاً في إرباك الفكر والفعل القومي بعد أن أتاحت لها المُتغيرات الدولية البيئة المُناسِبة لكي تُحرك فواعلها بِحُرية لاختراق بُنى ذلِك النِظام،لاسيما المرحلة التي تلت الحرب الباردة،وسنعرض أهم تِلك القوى الإقليمية[٦٤]:

أولاً : إسرائيل

---

[٦٣]خليل إسماعيل الحديثي، الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،٢٠٠١، ص ص٧٣-٧٤.

[٦٤] حول تلك التحديات أنظر: حازم حمد موسى الجنابي، العلاقات العربية- الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٢١-١٢٤.

دون مُبالغة تُمثل إسرائيل التحدي الإقليمي الأول للنظام الإقليمي العربي وسبب تصدعهُ وعدم استقراره، لاسيما بعد أن جاءت المُتغيرات الدولية وعلى طوال المسيرة التاريخية للنظام الدولي مُتناغِمةً والدور الإسرائيلي وبنائه في القلب الإستراتيجي للعرب،ليكونوا اليهود المسؤولون عن بناء الرؤى السياسية للقوى الكُبرى باتجاه العرب.وكثيراً ما كان هذا التحدي صِداماً مُباشِراً مِن خِلال الحروب أو غير مُباشر عِبر الاختراق والتأثير في السياسات العالمية، إذ لا تخلو يد إسرائيل مِن أية أزمة تنتاب النظام الإقليمي العربي،ولاسيما في تحفُزها لضمان دخولها في المكون العربي بعد أن تُعاد هندسته مِن جديد، ولاسيما وإنها عُدَّت الحليف الإستراتيجي الرئيس للولايات المتحدة ليكون التحدي مُضاعفاً ولتتحد الرغبات لتهميشه، بدءً مِن تسويق شِعار(الأرض مُقابل السلام) لطرح موضوع الشرق أوسطي الذي أربك النظام الإقليمي العربي في حقبة تسعينيات القرن المُنصرم[٦٥]. لتنطلق مرحلة أُخرى في تاريخ ذلك النِظام السياسي وهي بروز نوع جديد مِن التحديات جاءت تحت مُسمى "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

ثانياً : إيران

إذا ما تبحرنا بما تحويه العلاقات العربية–الإيرانية مِن محطات تغير وتأثير لوجدنا تاريخها مأزوماً على الدوام أن لم نقُل صِدامياً لا بل(صِراعياً–مازوماً). فعلى طول المسيرة التاريخية لِتلك العلاقات وجدنا أن الدور الإيراني لم يغب تأثيره ولا للحظة واحِدة على الساحة العربية وبالاتجاه السالب فطموح الساسة الإيرانيين التوسعي والرغبة بلعب الدور الفاعل الرئيس في منطقة الخليج العربي بدا الشغل الشاغل لهُم في محاولة لفرض النفوذ وبناء الذات على حِساب العرب.فالفعل الإيراني أرتبط دوماً بالمطمح(التفوقي–التوسعي) الذي كان مُتناغِماً بتأدية دور الوكيل الدولي أو مِن خِلال مبدأ تصدير الثورة الإيرانية، وهذا ما اثر سلباً على استقرار العرب وتناغُم القلق العربي مع القدرة

[٦٥] عماد يوسف وأروى الصباغ، مُستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط،مركز الشرق الأوسط،عمان، ١٩٩٦، ص١٨٩.

التسلحية الإيرانية غير التقليدية، وما زاد التحدي تحدياً التمسُك الإيراني باعتقاد أنها المسؤول الأول عن أمن الخليج، مُعتقِدة بفارسيته. وما يزيد مِن خطورة التحدي الإيراني إمكانية السياسة الإيرانية على التلون والمناورة وصناعة التالُفات والتحالُفات الإقليمية والدولية بما يُمكِنُها مِن الاضطلاع بدور إقليمي فاعل ومؤثر في الساحة العربية هذا مِن جانب وبحكُم موقعها الجيوستراتيجي والتكوين الذاتي للعنصر الفارسي وتوجهات العقائدية مِن جانب أخر كُل هذا مكن الساسة الإيرانيين في التحرُك والاختِراق للنِظام الإقليمي العربي.

ثالثاً : تركيا

مِن المعروف أن العلاقات التركية–العربية لم تكُن وثيقة وجذرية فحسب بل ومبنية على الكثير مِن الأسُس النفعية.ومِما أفسح المجال للدور التاثيري لتركيا هو ما لاح النظام الدولي مِن تغيُر كان وما زال ذا مردود ايجابي لها لكي تكون لاعباً إقليمياً تعيد عبره بناء سياستها تجاه محيطها[٦٦]، مُعتمدِة على ازدواجية سياستها في محاولة مِنها لشق الطريق لِبناء منفذ يجعلها لاعِباً إقليمياً كونها مُرتكز حلف الأطلسي في الشرق الأوسط ورغبتها الجامِحة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي مِن جهةٍ أُخرى، فضلاً عن طابعها الشرقي الذي جعلها ذات علاقات وثيقة مع العرب، وأربكت هذه الازدواجية المُدرك الإستراتيجي التركي وانعكست على سلوكها السياسي، مِما أثر سلباً على النظام الإقليمي العربي، ولاسيما وأن رغبة الولايات المتحدة في أن تكون تركيا لاعباً أساسياً في عملية تهميش ذلك النظام وبان تكون لاعباً رئيساً في المشاريع الاندماجية المُستقبلية، يتقدمها مشروع الشرق الأوسط الكبير. ومِما زاد مِن فاعلية تركيا احتمالية بناء مُثلث إستراتيجي مع كُل مِن الولايات المتحدة وإسرائيل ليكون ذا دور فاعل لِحقبة ما بعد الحرب الباردة مِن خِلال ما يهدف إليه من إجهاض أو إحباط أية محاولة للنهوض الذاتي وتأهيله لمعمارية جديدة تذوب فيه خصوصية العرب. لهذا أصبحت تركيا مُرشحة لان

---

[٦٦] غانم محمد صالح، نماذج مِن التحديات الإقليمية للأمن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد(٢٥)، كُلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،١٩٩٦، ص٤٥.

تكون الذِراع الأمريكي الفاعل في المنطقة وهذا ما يُشكل تحدياً غير منظور في الوقت الحاضر قياساً بالتحدي الإيراني[٦٧].

رابعاً : أثيوبيا

إنَّ الكثير مِن الساسة والمُفكرين العرب عدو أثيوبيا تحدياً إستراتيجياً للنظام الإقليمي العربي في القرن الأفريقي، لِما تحملهُ مِن رؤية توسعية ازدادت بصورة كبيرة عندما أُدمِجت مع الرؤية الإسرائيلية مُستغلةً الخِلاف الإسرائيلي–العربي لتتوحد الرغبات الإسرائيلية–الإثيوبية في السيطرة على المياه العربية كذلك على الموقع الجغرافي على البحر الأحمر[٦٨]. وما زاد التحدي تحدياً هو بيع جزيرة دهلك الأثيوبية لإسرائيل لتكون قاعِدة لإرباك النِظام الإقليمي العربي لِهذا عدت أثيوبيا مِن أهم مصادر تهديد الأمن المائي العربي والأخطر مِن هذا إذا ظهر مُثلثان إستراتيجيان إقليميان(إسرائيل–تركيا–أثيوبيا) مُستقبلاً، والأخطر مِن هذا كلهُ إذا ما نبنى المُربع الإستراتيجي (الولايات المتحدة، إسرائيل، تركيا، أثيوبيا).

خامساً : دول الجِوار الأفريقي(دول الحِزام الجنوبي)

مِن الجدير بالذكر أن العلاقات العربية– الأفريقية علاقات ذات امتداد تاريخي عميق لاسيما مع دول الحِزام الأفريقي مِنها(تشاد، ومالي، والسنغال، وأوغندا)، بيد أن هذه العلاقات تُعاني مِن خلل كبير في قضايا عِدة مِنها[٦٩]:

أ. قضية المياه كمشاكل (نهر النيل، ونهر تشيلي، ونهر السنغال..).

ب.التداخل العرقي كالتداخل الزنجي والقبائلي.

ج. التداخُل الحدودي.

---

[٦٧] حسين حافظ ووهيب العكيلي، الدور الوظيفي لِكُل مِن تركيا وإسرائيل تجاه العرب، محطات إستراتيجية، العدد (١٠٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،٢٠٠٢، ص٥.

[٦٨] لهيب عبد الخالق، بين المِيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط١، الأهلية للنشر، عمان،٢٠٠٣، ص٣١٧.

[٦٩] سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، الأمن القومي العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(٣١)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، عمان،١٩٩٩، ص٢٢ وما بعدها.

د. مُشكِلة الهجرة: التي جعلت الأمن القومي العربي لاسيما في شمال أفريقيا عرضة للاختراق وعدم الاستقرار.

هـ. حركات التمرُد والانفصال: كثيراً ما دعمت الدول الأفريقية المُجاوِرة للدول العربية حركات الانفصال في الدول العربية لتكون السبب الرئيس وراء الحروب الأهلية العربية في شمال أفريقيا.

المطلب الثالث : التحديات القطرية– الدولية للنِظام الإقليمي العربي

في ضوء القراءة المُتأنية للتحديات وجدنا نوع جديد منها، أُطلِق عليها التحديات القطرية–الدولية أن صح التعبير لِما لها مِن علاقة ترابطية بين المكون القطري العربي والمكون الدولي، ومِن بين تِلك التحديات[٧٠]:

أولاً : غياب مفهوم الأمن الإنساني عند العرب: فالساحة العربية بدت خالية مِن هذا المفهوم، وهذا دعا الولايات المتحدة إلى توظيف ذلك لاسيما وإنها تُعد مِن أبرز النماذج العالمية في صناعة الأمن الإنساني والترويج له ووفقاً لمفهوم(السلام الأمريكي) لتكون أصل فلسفة الأمن الإنساني أمريكية المضمون، حتى أصبحت سياسة التدخل الإنساني أساساً للتعامُل الأمريكي مع العرب، ليجسد مفهوماً موصفاً لغايات مُحددة سلفاً[٧١].

إذ بدأ الأمن الإنساني لأغراض أمريكية– مصلحية بعد وضعه في مرتبة ما دون المصلحة الأمريكيةكإستراتيجية أمريكية احتوائية للعرب مُقننة بمعنى أخلاقي مُعِدة إياه مدخلاً قانونياً وشرعياً لانتِهاك إنسانية الإنسان العربي وتجريده مِنها بغية إعادة صِناعة إنسانيته وفقاً للمفهوم الأمريكي.

ثانياً : تراجُع مفهوم المواطنة: أرسى ابتعاد العرب (رسمياً–شعبياً) عن تحقيق فهم واضح لمفهوم المواطنة، خللاً كبيراً في رؤية العرب المُجتمعية،حتى بدأ هذا المفهوم غريباً عن العرب، ليغدو بذلك منفذاً لكي تعمد الولايات المتحدة عبره إلى اختراق بُنى النِظام الإقليمي العربي بأدوات توظيف محلية بعد أنَّ غابت الحقوق المادية والمعنوية للمواطن

---

[٧٠] حول تلك التحديات أنظر: حازم حمد موسى الجنابي، العلاقات العربية– الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥– ١٣٦.

[71]Donald H. Rumsfeld, Trims Farming The Military, Foreign Affairs, May-July 2002,P.21.

العربي. وبعد أن غابت ثقة المواطن بساسته وبدأ مُجبراً على البحث عن بارقة أمل تُعيد له حقه المسلوب حتى ولو كان ذلك مِن الخارج وهذا ما أدركته دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي لتوظف ذلك التحفُز كأداة لاختراق النظام الإقليمي ثالثاً : سلب حقوق الإنسان وتغييب حقوق المرأة: بات مفهوم حقوق الإنسان مِن شعارات الموضة السياسية– الفكرية، ومِن ابرز عناوين المنطقة العربية اليوم بعد ما سلبت الأنظِمة السياسية العربية تِلك الحقوق مانحةً الفرصة للساسة الأمريكان لان يترجموها إلى مفهوم ذي دلالة سياسية أكثر مِن كونه مُفردة ذا دلالة إنسانية، وهذا ما تجسد بوضوح أعقاب أحداث أيلول٢٠٠١ ليكون الأنموذج الغربي–الأمريكي لاسيما أنموذج الإنسان الحضاري الذي يجب أنَّ يقتدي به المواطن العربي ليُترجم هذا المفهوم كتحدٍ بارز بعد أن سلب الساسة العرب تِلك الحقوق التي منحها الإسلام للإنسان وبِمُختلف عناوينها.وفيما يخص المرأة العربية فلا جرم في القول؛بإن تِلك المرأة صودرت العديد من حقوقها عند العرب ومع تدافع المُتغيرات الدولية واحتدام الأحداث تُرجِمت تِلك الحقوق المفقودة أصلاً إلى تحديات تنتاب النِظام الإقليمي العربي وتنهش في بِنائه السياسي.وما زاد هذا التحدي تحدياً تأهيل الولايات المُتحدة لتوظيف هذا المفهوم بغية استِخدامه كآلية اختراق للنِظام العربي مُدركين أَنَّ هُناك أذاناً صاغية للمرأة العربية لهُم راسمين صورة المرأة الغربية وما تتمتع بِه مِن حقوق بِمثابة أنموذج يُقتدى به بالنسبة للمرأة العربية[٧٣].

رابعاً : تشويه مفهوم الديمقراطية: لعل من أكثر المفاهيم تحدياً للعرب هو مفهوم الديمقراطية بالتساوق مع مفهوم حقوق الإنسان ليثير جدلاً كبيراً ولاسيما بعد أن أصبح مِن أولويات الاهتمام السياسي العالمي، ولعل مِن اولى صور ذلك الجدل تقاطع مفهوم الديمقراطية مع إيديولوجيات النُخب العربية الحاكِمة وأطرها على تغييبه. وفي

---

[٧٢] برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٩٣، ص١٥٠.

[٧٣] محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المُستقبل العربي، العدد(٢٥١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص١٠٧.

ظل توارد حقائق تِلك المِحنة طفت على سطح البِناء الفكري العـربي وتحـت يافِطـة الواقعية رؤيةٌ مفادها؛ إنَّ دمقرطة العرب تتطلب اقتباس الأنموذج الليـبرالي وقواسـم نتاجه ليغدو الإطار العملياتي للأداء السياسي المفقود عربياً[٧٤]. ولكن هذه الرؤية نالهـا مِن النقد الكثير إذ أنَّ اقتِباس الأنموذج السياسي لا يمكن إنجاحه دون اقتبـاس أبعـاده الاجتماعية والثقافية لذلك لا بُد مِن صناعة بيئة مُناسِبة لتقبُل الأنموذج السياسـي ولا يمكن إغفال حقيقة واضِحة هي أنَّ الديمقراطية كفلسفة لم توجد للعرب ومِن الصـعب التفاعُل معها.

خامساً : مفهوم المُجتمع المدني: مِن بديهيات القول؛ إنَّ الأنظِمة العربية غيبت مفهـوم المُجتمع المدني وسلبت استقلاليته لِحساب المُجتمع السياسي العربي. وبهـذا الشـكل ترتسم صيغة العلاقة بين الديمقراطية والمُجتمع المدني فمتى ما ترسخت أسُس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المُجتمع المدني ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعـت المؤسسـات وأصبحت عديمة الفعالية.ولذلك تلجأ الأنظمة السياسية العربية إلى التدخل في نشاطات مؤسسات المُجتمع المدني للحد مِن حركتها السياسية، واحتِكار العمل السياسي.

سادِساً : ارتِباك مفهوم التنمية: إنَّ مفهوم التنمية كثيراً ما شغل بال الساسة والمُفكـرين الاقتصاديين العرب وهذا ما دعانا للبحث عنه بعدما عد البعض ارتباك هذا المفهوم تحدِ واضح ورئيس للنِظام العربي. والذي يهمُنا في مفهوم التنمية هو مفهوم التنمية البشـرية الذي يؤكد على الإنسان في كُل عمل تنموي يعده حقاً مِن الحقوق العامة جاعِلةً مِـن الفرد شِعاراً له.ومفهوم التنمية البشرية لدى العرب وجدناه مفهوماً ضـيقاً وذا مـدى محدود وأن وجِد كان سبباً لتوفير النزعة العرقية ولُغـة العُنـف واحتِـدام العنصـرية واختِلال موازين التجانُس المُجتمي لتصبح خاصيتا الحرمان والفقر عنواناً ينظر إليه مِن الخارج كآلية لاختراق هذا النظام فكما عانا مفهوم التنمية المُستدامة اهتـزازاً مُعطيـاً ذلك أحقية التدخُل الإنساني، كُل هذا تعارض ومفهوم التنمية البشرية المُستدامة الـتي

---

[٧٤] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧، ص١٠.

حملت لواءها الولايات المُتحدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة وبشرت بها العرب لتكون التنمية البشرية ضرباً مِن ضروب الإصلاح الخارجي وفقاً للمفهوم الأمريكي[٧٥].

مُحصِلة القول؛ إنَّ تِلك التحديات قد أحسنت الولايات المتحدة ترجمتها إلى مفاهيم عدت مُقدِمات استندت عليها الولايات المُتحدة لإطلاق مشروعها الإصلاحي الشامل "الشرق الأوسط الكبير" في عام٢٠٠٤.

المطلب الرابع : سُبلمواجهة تحديات النِظام الإقليمي العربي

مِنذُ أنَّ قامت جامعة الدول العربية بوصفها مُنظمة دولية إقليمية ذات وشيجة ورابطة قومية، والعرب تتنازعهم مواقف مُختلِفة مِنها؛ تتراوح بين الشك في أسباب نشأتها وكيفية تكوينها وبين اليقين في عجزها عن تحقيق نقلة نوعية في الواقع العربي المُعاصر. وقيام الجامِعة في حد ذاته سِواء تم بدوافع ذاتية من الدول المؤسسة أو بدوافع مصلحية مِن القوى الكُبرى المُهيمنة آنذاك، يُشكل اعتِرافاً لا لبس فيه ولا غموض بأن المطامح العربية إلى الوحدة، هي مطامح مشروعة وواقعية وتفصح عن إرادة الأُمة. ولأي سبب كان فان جامعة الدول العربية وهي الجهاز التنظيمي القيَّم على رِعاية النِظام العربي والنهوض بمسؤولياته وقضاياه، لم تستطع أن تؤدي رسالتها على النحو الذي ترجوه الأُمة وتأمله، وهو ما يُثير أسئلة، لعل أقصاها يتجه صوب جدوى بقاء الجامِعة واستمرارها، وأدناها يدور حول كيفية تعديلها وإصلاحها وتقويم أدائها.

لذا برزت دعواتٌ مِن البحث في إمكانات الإصلاح وأوجهه ونواحيه، وهي دعوة تتجاوز التعديل وإعادة النظر في ميثاق الجامِعة ومواثيق العمل العربي المُشترك في نِطاقها، والتطلُع نحو إصلاح أعم واشمل قد يبدأ بالمواثيق والأجهزة والهياكل التنظيمية، لكنه لا ينتهي بها، وإنما قد يمتد إلى البحث في وسائل تعزيز دور هذه المُنظمة وزيادة فاعليتها. بعد أن أمسى الإصلاح العِلاج الواقي لِكُل ما تتعرض له الأمة العربية مِن اختِراق، حتى بات مِن الواجب الإمعان في مشروع إصلاحي شامل لمواكبة التطور الدولي، بدءًبتحقيق الإصلاح السياسي المنشود، والمُتجسد بتبني مفهوم الديمقراطية

---

[٧٥] أُسامة عبد المجيد العاني، مُستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي، بيت الحِكمة، بغداد،٢٠٠٢، ص١١٩.

وبناء قاعِدتها الأساسية لكي تكون أساس هذا الإصلاح وتطبيقها على النظُم السياسية العربية وتطوير المُشاركة السياسية داخل الدول العربية وإطلاق الحرية السياسية(التعدُدية). وهذا مشروط بحكُم القانون والشفافية والمساواة والفاعلية والرؤى الإستراتيجية وتشجع قيام مُنظمات المُجتمع المدني وببرنامج سياسي موحد،واحترام حقوق الإنسان والاهتِمام بحرية الصحافة والتعبير كونها أركان رئيسة لِكل مُجتمع ديمقراطي[٧٦]، للخروج بمشروع إصلاحي شامل وتوفيقي. وذلك يتطلب إعادة النظر بالدساتير العربية وتعديلها لتتناسب ومفهوم الديمقراطية والتعددية المؤسساتية الذي تضمن فصل السلطات الثلاث وتحريم احتكارها، كما يجب أنَّ يُراعي الإصلاح خصوصيات الدول وأنَّ يتم إنجازه بالتدريج وعلى وفق إستراتيجية للتغيير تتضمن الوسائل الديمقراطية الكفيلة بالتصدي لمحاولات إجهاضه والشروع في تطبيق التداول السلمي للسلطة[٧٧]ولا بُد مِن نضج واستقرار سياسي واجتماعي طويل للبدء بالتجربة الديمقراطية، ذلك أنَّ الأخيرة لا تزدهر في أجواء الاضطرابات، والتسليم بإمكانية وجود مُعارضة مِن حيثُ المبدأ وإعطائها قدراً مِن الشرعية المُقننة، وإطلاق مبدأ المواطنة بوصفها مصدر الحقوق، ومُناط الواجبات والاحتِكام لشرعية دستور ديمقراطي[٧٨].

مروراً بالإصلاح الاقتصادي وذلك بتبني مفهوم التنمية الاقتصادية التي تؤدي دوراً رئيساً في التنمية البشرية. وهذا يُشير إلى الحُرية الاقتصادية وإطلاق الخصخصة، وتعميم مفهوم السوق الحرة لتحقيق التكامُل الاقتصادي وتنمية الاستثمارات، وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية ودعم انخراطها في اقتصاد السوق، وتفعيل العمل

---

[٧٦] أحمد إبراهيم محمود(وآخرون)، مِن أجل إصلاح جامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص٣٤٦ وما بعدها. كذلك: أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وآفاق المُستقبل، ط١، دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٢، ص٤٣.

[٧٧] ستار الدُليمي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة دراسات دولية، العدد (٣٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠٠٧، ص٥.

[٧٨] عزمي بشارة، المُجتمع المدني: دِراسة نقدية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص٣٣٩.

الاقتصادي العربي المُشترك والقدرة على الاندِماج في الاقتصاد العالمي وفق آليات تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية[٧٩]. ووضع إستراتيجية اقتصادية واجتماعية إصلاحية عربية شامِلة، بقصد ترسيخ مفاهيم الحكُم الرشيد ومُعالجة الفقر وحماية البيئة، وإقامة المُشاركة الفعالة بين القطاع العام والخاص لِما فيه مصلحة الوطن وإقامة سوق عربية حرة وإصدار عُملة عربية موحدة وبناء مشاريع الاستثمار العربي،وبلورة التعاون ليصبح العرب قادرين على مواكبه عولمة الاقتصاد ومواجهة مشاريع الإقليمية الجديدة المطروحة اليوم[٨٠]. وأن إجراء إصلاحات سياسية واسعة النطاق في البُلدان العربية هو شرط لأزم لبدء واستمرارية عملية اقتصادية إصلاحية تكامُلية عربية فاعِلة[٨١].

ناهيك عن ضرورة تبني الإصلاح الثقافي–الاجتماعيالذي يُعد الركيزة الأولى التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق الإصلاح الشامل وأهم موجباته، لمساسه بالمُجتمع وإصلاح حاله، ولِما يُمثله مِن خطوة لنشر الوعي الثقافي وقاعِدة للإصلاح السياسي، ويتم ذلك عِبر الارتقاء بمستويات التربية والتعليم والبحث العلمي والتخلُص مِن التبعية، ونبذ الرواسب المُقتبسة والعادات الجامِدة والآثار المُتراكمة التي حملت على دعم الفساد والاستِبداد السياسي، والشروع في بِناء مفهوم التنمية الثقافية التي تعد أساس التنمية البشرية المُستدامة[٨٢]. ونبذ العنُف، وتفعيل الإعلام في محاولة لصناعة بيئة ثقافية للقيام بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان وحق الرأي والفكر واحترام الهوية الوطنية وتطوير التعليم الأساس والعالي والتكنولوجي، وتسليح الشعوب العربية بقيم وروى وأفكار تحفزهم على الإبداع والمُشاركة في صِناعة ثقافة عالمية مُشتركة ومواكبتها واللحاق بركبها، شريطة أَلاَّ يطمس ذلك التفاعُل الحضاري، الخصوصية والهوية الثقافية العربية. إذ علينا استِعادة استقراء تجربة الحضارة العربية الإسلامية لنتأمل منهجها الذي مكنها

---

[٧٩] عبد الحميد براهمي، أبعاد العالم العربي واحتِمالات المُستقبل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٠، ص٢١١.

[٨٠] محمد الطريفي، الحكُم الرشيد والمواطنة الصالِحة، ط١، دار العالم، الرياض، ٢٠١١، ص ص٣٣–٤٢.

[٨١] حسن نافعة، الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربياً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٢.

[٨٢] انطوان زحلان، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نِقاط ضعفها الراهِنة؟، مجلة المُستقبل العربي، العدد(٣٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص٧٥–٧٦.

مِن نهضتها في استيعاب ثقافة كونية سبقتها فاستوعبتها، إذ لم تقتصر دورها على النقل وحده وإنما كانوا يفحصون ما ينقلون فيصححون ويضيفون[٨٣].

والأهمُ مِن كُل ما سبق لا بُد مِن إصلاح النِظام الإقليمي العربي وبِنائه الرسمي جامعة الدول العربية.

هذا النظام وبعد مرور سبعة عقود مِن الزمان لم يعد مُلائماً بشكلهُ القديم وهو لا يلبّي مُتطلّبات العصر وتحدّياته والعلاقة بين دوله، حيثُ خلا النِظام مِن أية إشارة إلى حقوق الإنسان التي وردت سبع مرات في ميثاق الأُمم المُتحدة، كما أنه شدّد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية (على نحوٍ قاطع) الأمر الذي يُثير أسئلة حارة، حول عدد من التدخُلات التي وقعت خِلال تاريخ جامعة الدول العربية وانعكاساتها على مستوى العلاقات بين دولها، وخِلال ربع القرن ونيّف الماضي تصدّع مفهوم السيادة التقليدي لحِساب التدخل الإنساني، حتى وأن استُخدِم هذا الأخير بطريقة انتقائية وتم توظيفها سياسياً مِن جانب القوى الكُبرى.وعلى الرغم مِن وجود أرضية مُشتركة: لُغة ودين وتاريخ وتوابعهما بامتداداتها الجغرافية، ناهيكم عن المصالح المُشتركة والمصير المُشترك، إلاّ أن النظام الإقليمي العربي لم يتطوّر وبدا كأنه ينتمي إلى الماضي، في حين تقدّمت دولاً لا تجمعها جوامع مثل اللغة والدين والتاريخ، بل إنها كانت مُتحاربة ومُتقاتِلة، أكثر وحدةً وانسِجاماً، مِن النِظام الإقليمي العربي، بفعل المنهج العقلاني لدولها وتقديمها المصالح المُشتركة على حِساب عناصر الاختلاف وعدم الانسِجام[٨٤].

عليه إنَّ الحوار بخصوص النِظام الإقليمي العربي، مسألة ضرورية وحيوية، بل وملحّة على صعيد الأنظمة الحكومية، إضافة إلى المُجتمع المدني العربي بأشكاله المُختلِفة، والهدف مِن هذا الحوار يتلخّص بالبحث عن السُبل الكفيلة لإصلاح النظام الإقليمي العربي، وجعله أكثر فاعلية في مواجهات التحدّيات الداخلية والخارجية، وتجسير

---

[٨٣] رياض نعسان أغا، القمة وقضايا الأُمة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،٢٠٠٩،ص١١٧.

[٨٤] عبد الحسين شعبان، النظام الاقليمي العربي ومعادلات القوة العالمية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في صحيفة الخليج الاماراتية، أبو ظبي، ٢٠١٥/٥/٢٠.

الفجوة بين الدول العربية مِن خِلال المُبادرات التي تقود إلى إصلاح النظام القائم استجابة لروح العصر، وذلك عبر إبراز دور القواعد الناظمة والفاعلين الأساسيين، سِواء على مستوى النِظام أو فرعياته، فضلاً عن امتداداته العالمية، في إطار النظام الإقليمي، بحيثُ يغدو هذا الأخير، أكثر منعة في المُستقبل، خصوصاً إذا استُكمِلت بتفعيل الدور الشعبي، للمُجتمع المدني.

وعلى الرغم مِن انطلاق الصيحات الإصلاحية مِنذُ السنوات الأولى لإعلان النظام الإقليمي العربي، وتصاعدت مع نشوب كُل أزمة أخفق النِظام في حلها، إلاَّ أنّ بعد احتلال العراق تصاعدت لهجة التغيير القوية للنظام العربي بقدر هول الكارثة، حتى أصبح ذلك النظام أمام خيارين لا ثالث لهما؛ أما تبني الإصلاح مِن الداخل أو تقبله مِن الخارج بأجندة أمريكية،وما يوسف له إننا كعرب قبلنا بالخيار الثاني[٨٥]. وبناءًعليه، فان السعي الآن لإصلاح النظام العربي والمُحافظة على تماسكهُ البُنيوي لإعادة مفهوم ذلك النِظام نسقاً قيّمياً وإقليمياً مُتكامِلاً ورصيناً يوفر مقومات وشروط الميلاد الجديدة، غدا الآن من أولى موجبات العرب وضرورة لا بُد مِنها. واغلب مُبادرات الإصلاح راحت تؤكد أن ذلك المسعى متمحوراً حول إصلاح ميثاق الجامعة بعد أن بدا بحاجة إلى تجديد لا تفعيل فحسب لمنحه الفاعلية المُلزِمة والتناغُم مع مبادئ إنسانية عالمية كحقوق الإنسان والديمُقراطية، وهذا التعديل يفرض تحقيق سياسة عربية موحدة، وسياسة تجارية ودفاعية وسوق عربية واحدة. ولاشك، أنَّ كُل المُبادرات الإصلاحية العربية تُشير إلى وجود نقاط التقاء وتقارُب ورغبة في الإصلاح لكِنها بحاجة إلى آليات تفعيل وتنفيذ، وأهمُها[٨٦]:

١. تكوين أو إعادة إنشاء النِظام الإقليمي العربي على أساس اتحاد عربي على غِرار مشروع الاتحاد الأوربي ووفق خطوات تدريجية. والحقيقة أن أياً مِن مُبادرات الإصلاح

---

[٨٥]صبري مصطفى البياتي، العروبة بين الهوية والإسلام ومُستلزمات الانبعاث، ط١، المؤسسة العربية للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص٩٠.

[٨٦]خليل إسماعيل الحديثي، النِظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٠. كذلك : أحمد إبراهيم محمود(وآخرون)، مِن أجل إصلاح جامعة الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٦ وما بعدها.

لا يمكن لها أن تبصر النور إلاَّ إذا ما تم الاهتِمام بالمصلحة القومية في الإصـــلاح بمثـــل الاهتمام بالمصلحة الوطنية، فمحاولات تعديل ميثاق الجامِعة ليس الهدف مِنه النيل مِـــن مكانة الجامعة وكشف عيوبها وإنما لتعزيز وتوطيد البِناء المؤسسي للنِظام العربي وإنشاء تضامُن عربي بروح قومية يفضي إلى تكامُل الأدوار العربية في العمل المُشـــترك،كما أنَّ إصلاح النِظام العربي مُرتبط بجهـــود الإصـــلاح والتحـــديث في الـــدول الأعضـــاء أنفسهم(٨٧).

١. إنَّ جل مُشكِلات وهزائم وأزمات العرب لا يمتبميثاق وبنود جامعة الـــدول العربية بصلة، غير أن العيوب كامنةٌ في البِناء المؤسسي للجامِعة وعوامل داخلية كامِنـــةٌ في الأنظِمة الحاكِمة وفشل تجاربها التنموية، وبذلك أنّ مُستقبل ذلك النِظـــام مرهـــون بتطور وتغيير وحداته السياسية. فإذا استطاعت تِلك الـــنظُم مِـــن تعزيـــز ديمقراطيـــة مؤسساتها السياسية وتوسيع المُشاركة الشعبية فهذا سينعكس إيجاباً علـــى عمليـــة أداء وتطوير النِظام العربي وبُنيته(٨٨).

٢. تعديل نِظام التصويت في أجهِزة الجامِعة مِن أغلبية مُطلقة إلى أَغلبيـــة بســـيطة واحتِرام القرارات.

٣. صياغة مُدرك إستراتيجي عربي موحد يُمكن لصانع القرار عِـــبره تشـــخيص الأزمة وإيجاد عِلاج لها.

٤. تطبيق وتعزيز البِناء القانوني في الإصلاح لحماية الجامِعة مِن المخاطر المُحدقـــة بِها وتكريس سيادة البِناء الديمقراطي وبالشكل الـــذي لا يتعـــارض مـــع النصـــوص الدستورية في النِظام العربي.

٥. تنمية البُنى التحتية للنِظام العربي وتفعيل أداء الأمانة العامة ودور مؤسســـات العمل العربي كصندوق النقد والبنك العربيين، وبِناء سياسة خارجية عربية موحدة تِجاه

(٨٧) حسن أبو طالب، مُستقبل النظام العربي والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، العدد(١٣٢)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة،٢٠٠٥، ص٩٤.

(٨٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، مُستقبل النظام الإقليمي العربي بعد عام مِن الحرب على العِراق، الملف السياسي، العدد(١)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد،٢٠٠٤، ص ص١٧-١٩.

النظام الدولي والأنظِمة الإقليمية الأُخرى، وتفعيل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وموازنتها بالأدائية.

٦. تفعيل مؤسسات المُجتمع المدني وموازنتها مع المؤسسات السياسية في بُنية النظام العربي وخلق دبلوماسية وقائية لاحتواء الأزمات العربية.

٧. إنَّ كان هُناك ضرورة لإنشاء محكمة عدل عربية تتولى تسوية مُنازعات الأعضاء، فان احترام القضاء واستلهام قيم العدالة والاستعداد للاذعان لإحكامه وفتاواه هو الآولى بالاعتبار.

٨. ابتكار قنوات لتنقية الأجواء العربية عِبر زرع الثقة العربية في محاولة إزالة التصدُع الذي ينتاب العلاقات العربية– العربية، وصياغة دستور دائم للنظام الإقليمي العربي على غِرار الأوربي. وإقامة مجلس أمن عربي ومجلس دفاع أعلى يضم وزراء دفاع العرب وإدراك أنَّ الأمن لا يتحقق إلاَّ باندماج الأمن الوطني بالأمن القومي وتداخلهُما.

٩. حتمية تطوير جامِعة الدول العربية على نحوٍ يتلاءم والعصر الذي نعيش فيه، إذ عليها الخروج مِن أدوار الإعداد والتوصيات إلى مراحل التنفيذ الفعلي في إطار آليات فعالة للرقابة على عملية التنفيذ. وإشاعة ثقافة عربية تعتمد الأمة بدلاً مِن ثقافة الدولة بمنطق الحوار وتقبُل الأخر بدلاً مِن التمسُك بتبعات الماضي.

١٠. ينبغي على صُناع القرار العرب إيجاد مُنظمات فاعِلة، فمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد مُنظمات فاعِلة لحد الآن،مثل الاتحاد الأوربي والنافتا والابيك والاسيان.فحتى جامعة الدول العربية هي مُنظمة فاعِلة وفق شروط مُعينة عندما تكون الإشارات مفتوحة أمامها مِن القوى الكُبرى تقوم بالعمل والعكس صحيح..

١١. كان مِن المُمكن نظرياً أن يتطور النظام العربي المُختل إلى نظام عربي حقيقي برؤية واضِحة وإستراتيجية حقيقية لِمواجهة التحديات، إذا أحسنت الحكومات العربية قِراءة الواقع واستقوت بشعوبها وامتلكت قرارها السياسي، لكن هذا لم يتم لسبب أساسي هو نوعية الأنظمة العربية التي قامت على إقصاء الشعوب وقمع المُخالفين في الرأي واحتِكار السلطة والثروة، وتعميق خِلافات عربية–عربية لا أساس لها وتُغذيها

دوائر خارجية.ولهذا لن يستطع العرب القيام من سباتهم العميق إلا بمُعالجة أوجه الخلل تلك، والتفكير بشكلٍإستراتيجي ولصالح كُل الشعوب العربية معاً. فلا مُستقبل للعرب دون تصالح حكوماتها مع الشعوب والاستقواء بهم عِبر بناء دولة القانون والمؤسسات والشفافية والتنمية، وتمهيد الأرض لتكتُل عربي يقوم على المصالح المُشتركة ويُمهد الأرض لدولة عربية اتحادية. ولا مُستقبل للعرب إلا بإقامة قواعد إنتاجية حقيقية واستِخدام كُل الثروات العربية لصالح كُل الطبقات في كُل المُجتمعات العربية، وذلك عِبر برامج تنمية وعدالة اجتماعية يستفيد مِنها كُل عربي مِن المُحيط إلى الخليج. كما إنه لا مُستقبل للعرب إلاَّ بالتمسُك بمقومات هويتهم الجامِعة مِن لُغة ودين وتاريخ وحضارة، بل واستخدام القوة الكامِنة في كُل هذه المقومات الناعِمة لتقوية المُجتمعات العربية ومؤسساتها وسياساتها. والإسلام واللُغة العربية مقومان لا يمكن لعاقل تجاهلهُما لنهضة هذه المنطقة ومد جسور التعاون مع بقية دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية على حدٍ سِواء. ولا مُستقبل للعرب إلا بتحديد عدوهم الحقيقي الذيهو بلا شك الدولة الصهيونية وسياساتها العنصرية والتوسعية، وكذا كافة سياسات الهيمنة الرأسمالية العالمية[٨٩]. وسيجد العرب هُنا حُلفاء لهُم في كُل أنحاء العالم مِن المُناهضين للعنصرية والهيمنة إنَّ هُم أحسنوا الدفاع عن قضاياهُم العادِلة. أما تحدي الإرهاب فلا يمكن أن تقتصر مُعالجته على البُعد الأمني فقط، فالإرهاب والاستِبداد توأمان ويُغذي كُل مِنهُما الآخر. ولهذا فصيانة الحريات وتمكين الشعوب وترسيخ دولة القانون ومُحاربة الفساد هي أولى الخطوات لِمُحاربة الإرهاب ومُعالجة جذوره، هذا بالطبع بجانب إصلاح التعليم وتجديد الفكر. أن أمام حكومات المنطقة تحدياً وجودياً وليس أمامُنا إلا أن نكتب ناصحين بامتلاك إرادة العمل وإصلاح الخلل عبر حكومات إنقاذ وطنية وبناء نظام إقليمي جديد يُقيم اتحاداً عربياً قوياً. لن يكون هُناك بديل لهذا الخيار إلا انتظار

---

[٨٩]عبد الفتاح ماضي، مصير النظام الإقليمي العربي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: www.aljazeera.net.

موجة جديدة مِن الثورات العربية والتي لا مفر أمامها إلاَّ أنَّ تأخذ شكل حركات تحرُر وطني ضد الحكومات العاجِزة في الداخل والتبعية والهيمنة مِن الخارج.

الخاتِمة

تبعاً لِما ذُكِر سابِقاً،نقول؛ إنَّ جامعة الدول العربية هي إحدى مكونات النِظام الإقليمي العربي وطرف فاعل فيه إلى جانب كونها الشكل التنظيمي الأهم والأعم الذي أتخـذه النِظام في الإفصاح عن علاقاته بوجهيه الحقيقي والصوري، إذ اقترن وجودها بوجـوده فأصبحت تُمثِله في صحتِه وسقمِه.لذا فهي موضع مدح طالما ارتقى النظام إلى المستوى المطلوب مِن التفاعُل الايجابي بين أطرافه والفاعلية في المُحيط الدولي،وهي عرضة للقدح كُلما ضعف مستوى التعاضد بين أعضائه.وفي كُل الأحوال،فأن جامِعة الدول العربيـة تتحمل مغارم النِظام العربي كما تتحمل مغانمه حتى وأَن لم تكُن بالضرورة سبباً في تقدمهُ أو تراجعهُ ومِن ثُم فان أية دعوة تنشد الارتِقاء بالنِظام العربي فإنها تتجه صوب إصلاح الجامِعة مادام واقع النِظام ومستوى تفاعُلاته غير قادرين عن الاستغِناء عنـها أو إيجـاد بديل تنظيمي يحل محلها.فالجامعة أحوج إلى فكر إصلاحي لا يقوم على الإلغاء والتعديل والإبقاء والإضافة وطي مواثيق عتيقة والآتيان بمشاريع جديدة أنقى وأكمل فحسـب، وإنما إلى التأمُل وإطالة النظر وإدراك مقاصد الإصلاح وغاياته وإيجاد الـوعي بحقـائق السياسة الدولية والمُستعجلة القائمة والمُستقبلية وموقع الأُمة العربيـة مِنـها حاضِـراً ومُستقبلاً.

واقتصادياً،وفي ضوء تزايد الاتجاه نحو التحررية الاقتصادية للتكتُلات الإقليمية الجديدة باتت الحاجة ماسة لأن يكون هُناك تعاون وتنسيق عربي فاعل ومؤثر وفي إطار تكتُل أو فضاء اقتصادي إقليمي عربي يوفر الضمانة لحماية الاقتصادات الوطنية مِن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها بالعمل الانفرادي، وذلك التكتُل سيخدم مصالح الأمـة العربيـة برمتها،وهذه مرحلة أولية لتحقيق التكامُل الاقتصادي العربي ثُم الوحـدة الشـامِلة في المُستقبل أي التدرُج الوحدوي، ولاسيما أن الوطن العربي يمتلك مقومـات مُشـتركة لإقامة مثل هذا التكتُل.وبمنظورنا أن أفضل السُبل لتحقيق التكامُل العربي هـو العمـل

الجاد مِن أجل بناء القوة الذاتية الاقتصادية العربية جماعياً وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية بغية تقليل الاعتِماد على الخارج واكتِساب مزايا نسبية للتمكين مِن التصدير في عِدة قطاعات.

وأخيراً لا أخراً،نحنُ مِن الذين يرون؛ إنَّ الإصلاحات لِكُل شؤون البلاد العربية حاجة لا بل ضرورة مُلحة وعلى الشعوب العربية أنَّ تعي مسوولياتها في عملية التغيير الديمقراطي بالضغط على أنظمتها السياسية مِن اجل التغيير وان لا تنظر أن يأتي الأخير مِن الخارج لأنه لن يأتي مهما طال الانتظار،بل حتى وان آتى فحتماً أنه لن يكون لصالح المنطقة،لذا بات مِن الضرورة على العرب أن لا تفوتهم الفرصة التاريخية بعد احتلال العراق ورياح التغيير الأخيرة في المنطقة واستِغلالها لتكون درساً لهم ليقبضوا على فرصة إصلاح أوضاعهم بدلاً أن تُترك بأيدي غيرهم وليقطعوا الطريق على المشاريع الغربية-الأمريكية تحديداًللقضاء على النظام العربي وبلورة نظام إقليمي جديد.وعلى الشعوب العربية أن تُحدد موقعها على الخريطة العالمية الجديدة،ودورها في صياغة عالم جديد يسعى لتجاوز مُعضِلات النظام الدولي الراهن،وبناء فصل جديد في تاريخ البشريةوالاهم مِن ذلك رغبة وقدرة الشعوب العربية عامةً مِن المُحيط إلى الخليج على استِلامِها لزِمام المُبادرة والتحكُم في مصائرها،فكُلما زادت حصة الشعوب العربية في إدارة بُلدانها،زادت احتِمالات التقارُب العربي واحتِمالات إنعاش النظام الإقليمي بضخ مزيد مِن الأوكسجين لجامعة الدول العربية التي ترقد في غُرفة العِناية المركزة مِنذُ عقود،وبإجراء عملية إصلاح شامِلة لها. ويظل التحدي هو مدى وعي الشعوب العربية وإدراكها للمصالح الجامِعة لها،وقيادة الرأي العام العربي نحو مزيد مِن التكامُل والتلاحُم لترشيد العمل العربي المُشترك،كنقطة انطلاق نحو الخطوة التالية؛ ترشيد العمل الإسلامي المُشترك.وباعتقادنا أنَّ فرصة العرب كي ينهضوا ويتغيروا ويبادروا للإصلاح بأنواعه كافة،لم تزل قائمة،بحكُم أنَّ لديهم مقومات النهضة بيد إنهم بحاجة للإرادة والإدارة وإدراك الذات،فما ينبغي رفعه اليوم هو"الاقتصاد،الإدارة،التنمية المُستدامة، الحكُم الرشيد،.."وإلاَّ فالكارثة قادِمة ولات ساعة مندم.

المُلخص

تعرض النظام الإقليمي العربي للعديد مِن المفاهيم التي تطورت بتطور العلاقات الدولية ومُتغيراتها وتفاعُلاتها. حتى أصبح له طبيعتهالخاصة وخصائصه المُميزة. بيد أن ثمة تحديات سياسية– إستراتيجيةداخلية وإقليمية ودولية لعبت ولا تزل دوراً مُهِماً في تصدُع النظام الإقليمي العربي وانحساره، والسعي لبلورة نظام إقليمي جديد، ولاسيما بعد حربي الخليج الثانية والثالثة وحركات التغيير العربية. ولا شك إنَّتلك التحديات التي تنتاب النظام الإقليمي العربي كبيرة وشامِلة عدت الأساس لِما وصل إليه مِن تردي وتراجع أعجزه القدرة في إعادة تجديد نفسه.

وأبرز ما تُمثِله تِلك التحديات هي الآثار الواضِحة المعالم على الجُغرافية السياسية(الجيو–سياسية) للنظام الإقليمي العربي، إذ أنَّ العمل يجري على إعادة قِراءة اتفاقية سايكس بيكو مِن جديد وإيجاد نسخة مُعدلة لها بِما يتلاءم والمفهوم الأمريكي العالمي للأمن القومي،لتبدو الدول القطرية عرضة للمزيد مِن التجزئة والتفكُك. وعليه؛ فان السعي الآن لإصلاح النظام العربي والمُحافظة على تماسكهُ البُنيوي لإعادة مفهوم ذلك النظام نسقاً قيّمياً وإقليمياً مُتكامِلاً ورصيناً يوفر مقومات وشروط الميلاد الجديدة، غدا الآن مِن أولى موجبات العرب وضرورة لا بُد مِنها، بعد أن أمسى الإصلاح العِلاج الواقي لِكُل ما تتعرض له الأُمة العربية مِن اختِراق، حتى بات مِن الواجب الإمعان في مشروع إصلاحي شامل لمواكبة التطور الدولي.

Arab Regional System : A Theoretical Study in Concepts and Contemporary Challenges

By: Dr. Marwan Salim Al-Ali
International Relations Department- College of Political Science -
Mosul University

Abstract

The Arab regional system has been displayed to many concepts that have developed with the development of international relationsand its variables and interactions. These developments have characterized the Arab regional system a special nature and

important characteristics. However, there are a number of internal, regional and international geopolitical challenges have been playing a significant role in cracking and declining the Arab regional system and stands as an obstacle to the formation of a new one especially after the second and third Gulf War and Arab movements of change. There is no doubt that these challenges consider a basis of the deteriorating of the Arab situation which loss Arabs the ability to renew themselves.

The most prominent of these challenges is the one that clearly affected the geopolitical structure of the Arab regional system where there are ongoing endeavors to reread Sykes-Picot Agreement and efforts to find a modified version of it to suit with the American perceptions of national security which may lead to further fragmentation and dissociation of Arab State System. Therefore, the reform of Arab system and maintain its structural coherence has become an urgent necessity for the formation of a new Arab regional system.